غياب الخبر عن تركيب الجملة الاسميّة

د. منصور صالح محمد علي* د. سعيد محمد عبد الرب العوّادي**
mansoorsa73@gmail.com Sms05377111saeed@gmail.com

ملخّص البحث:

إن الناظر في تركيب الجملة العربيَّة يجد أنَّ النحويّين قد قسَّموا ألفاظها على قسمين:

أحدهما: الألفاظ التي لا يستغني عنها الكلام، ولا يقوم إلا بها، فعدُّوها (عُمْدة الكلام).

الآخر: وهي الأكثر، الألفاظ التي يمكن الاستغناء عنها، وسمّوا ما كان كذلك (الفضلة).

وبناءً على هذا التقسيم فالألفاظ التي هي عمدة الكلام هي المسند والمسند إليه، فلا يقوم الكلام إلا بالركنين معًا، وهذا يعني أنَّه إنْ كان ثمَّة حَذْف، أو سَقْط، في ألفاظ التركيب فليكنْ هذا في قسم (الفضلة)، وأما عمدة الكلام وأركانه الرئيسة فلا تسقط، ولا تُحذف، إلا بدليل معنويّ أو صناعيّ.

وبما أنَّ الخبر في الجملة الاسميَّة ركن من أركان الإسناد، والطَرَف المنوط به حصول الفائدة، فأصل الكلام وأساسه ألّا يُحْذَفَ، ولكن بتَتبُّع كتب النحويّين نجد أنَّ هناك طائفة من التراكيب تختلف عمَّا ذكروه آنِفًا، فهناك جماعة من النحويين تحكم بسقوط الخبر، وعَدَمه، وتحكم على مبتدآت بأنها لا أخبار لها في اللفظ، ولا في التقدير، وإذا تأمّلنا هذه التراكيب التي حَكَمَ النحويّون عليها بذلك لوجدنا أنَّ الكلام فيها مُكْتَفٍ، وهو كلامٌ تامٌّ مستغنٍ عن تقدير شيء آخر خارج نطاق الكلمات المنطوقة فقد تمَّ المعنى، وبتمام المعنى تحصل الفائدة، وتتمُّ الدلالة، وهو المقصود من التركيب، وغاية ما في الأمر أنَّه لم يتمَّ الإسناد، ولم يكتمل طرفا العمليَّة الإسناديَّة.

وقد جمعنا في هذا البحث جملة من هذه التراكيب، ويبدو أنَّ النحويين قد راعوا المعنى لا اللفظ، فوجدوا أنَّ السامع يستطيع فهم المسند من دلالة الألفاظ الموجودة في التركيب، دون الحاجة إلى تقدير لفظ آخر غير موجود لإكمال عمليّة الفهم.

الكلمات المفتاحيّة: الخبر، الجملة، الإسناد، حذف، التركيب، غياب، المعنى.

* أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية لودر، جامعة أبين.

** أستاذ اللغويات المشارك بكلية التربية عتق، جامعة شبوة.

مقدّمة:

إنَّ المتأمِّل في التركيب العربيِّ ومعناه يجد أنَّ الكلمات المستعملة في التركيب إنما تأتلف وتنتظم في النطق بعد أن تترتَّب معانيها في النفس [(١)]، فترتُّبها في النطق بحسب ترتُّب معانيها في نفس المتكلِّم، وبحسب مقاصد المتكلِّم فقد يبدأ بفعل، وقد يبدأ باسم، وقد يقدِّم، وقد يؤخِّر، وقد يوجِز، وقد يَحذف، بناءً على الغرض الذي يريده.

ولقد نظر النحويُّون في تركيب الجملة فقسَّموا ألفاظها على قسمين:

أحدهما: الألفاظ التي رأوا أنَّ الكلام لا يستغني عنها، ولا يقوم إلا بها، فعدُّوها (عُمْدة الكلام).

الآخر: الألفاظ التي تأتي بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وهي الأكثر، أو الألفاظ التي يمكن أن يستقلَّ الكلام دونها، ويصحَّ الاستغناء عنها، وسمّوا ما كان كذلك (الفضلة) [(٢)].

وبناءً على هذا التقسيم -وبغضِّ الطَرْف عن قبوله أو الاعتراض عليه- فالألفاظ التي هي عمدة الكلام هي المسند والمسند إليه، فلا يقوم الكلام إلا بالركنين معًا، قال ابن السَّرّاج: "والمبتدأ لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره"[(٣)]، وقال الرضي: "وأمَّا المرفوع فلا يُحذَف؛ لكونه عمدة"[(٤)]، وقال الجرجانيُّ: "ومختصَر كلِّ الأمر أنَّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنَّه لا بدَّ من مسند ومسند إليه"[(٥)]، وما عدا طَرَفيَّ الإسناد فهي الفضلة، وهذا يعني أنَّه إنْ كان ثمَّة حَذْف، أو سَقْط، في ألفاظ التركيب فليكنْ هذا في

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، (٥٦).

(٢) ينظر: المقتضب، (١١٦/٣)، والأصول في النحو، (١٥٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش، (٧٤/١)، والتصريح بمضمون التوضيح، (٣٦٦/١)، وقد أقرَّ النحويون أنه قد يعرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]. ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، (١٥٦)، والخلاف النحوي في المنصوبات، د. منصور الوليدي، (٧٩).

(٣) الأصول في النحو: (٥٨/١).

(٤) شرح الكافية، (٢٧٢/١.)

(٥) دلائل الإعجاز، (٧).

قسم (الفضلة)، وأما عمدة الكلام وأركانه الرئيسة فلا تسقط، ولا تُحذف، إلا بدليل "سواء كان هذا الدليل معنويًّا أي يقتضيه المعنى، أم صناعيًّا أي تقتضيه الصناعة النحويّة، وسواء تدلُّ عليه قرينة لفظيّة، أم تدلُّ عليه قرينة المقام"(١).

إنَّ "الإسناد هو أهمُّ علاقة في الجملة العربيَّة، فهو نواة الجملة، ومحور كل العلاقات الأخرى؛ لأنَّ في استطاعته -وحده- تكوين جملة تامَّة، ذات معنى دلاليٍّ متكامِل، هي الجملة البسيطة"(٢)، ولهذا سنقف قليلًا عند المعنى اللُّغويِّ والاصطلاحيِّ للإسناد، والعلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه.

الإسناد لغة واصطلاحًا:

الإسناد لغةً: جاء في مقاييس اللُّغة: "السين، والنون، والدال، أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء"(٣)، وقيل: الإسناد هو "إضافة الشيء إلى الشيء"(٤)، وعلى هذا فالإسناد يعني: "الإلصاق، والإضافة، تقول: أسندْتُ ظهري إلى الحائط، إذا ألصقتَهُ به، وأضفْتَه إليه"(٥).

أمّا **الإسناد في اصطلاح النحويين** فقد عرَّفوه بتعريفات متقارِبة، منها: تعريف صدر الأفاضل الخوارزميّ: "إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، على وجه الإفادة، والإفادة لا تكون إلا في الابتداء، والفعل والفاعل"(٦)، وقال ابن الحاجب في شرح الوافية: "ويعني بالإسناد الحكم على أحد الجزأين بالآخر، على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده"(٧)، وعرَّفه ابن مالك بقوله: "الإسناد عبارة عن تعليق خَبَر بمُخْبَر عنه، أو طَلَب بمطلوب"(٨)، وقال الشريف الجرجانيُّ: "الإسناد نِسبة أحد الجزأين إلى الآخر،

(١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، (٧٥).
(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، د. مصطفى حميدة، (١٦٤).
(٣) (١٠٥/٣)، وينظر: لسان العرب، مادة (س ن د).
(٤) التعريفات، (٢٢).
(٥) التذييل والتكميل، (٤٨/١).
(٦) شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، (١٥٧/١).
(٧) (ص ١٢٥).
(٨) شرح التسهيل، (٩/١).

[وهو] أعمُّ من أن يُفيد المخاطَب فائدة يحسُنُ السكوت عليها أو لا، والإسناد في عُرْف النحاة عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى، على وجه الإفادة، التامَّة؛ أي على وجهٍ يَحْسُنُ السكوتُ عليه"[١].

والمتأمِّل في حديث النحويّين وتعريفاتهم هذه يجد أنَّ حديثهم ينتظم في عَقْد واحد، واسطتُهُ إضافة كلمة إلى أخرى على وجه الإفادة[٢]، شريطة أن يكون بين الكلمتين المتضامَّتين علاقة ارتباط أو تعليق -كما جاء في حدِّ ابن مالك- أي إنَّ الإسناد هو الرابطة التي تربط بين الكلمتين اللتين هما عماد هذه الرابطة، أو طرفاها، وبهذا يتضح أنَّ هذه الرابطة أو العلاقة لا بدَّ لها من طرفين اثنين تقوم عليهما، وهذان الطرفان يكون بينهما ائتلاف وتركيب، فتُنسَب إحداهما إلى الأخرى، والمقصود بالتركيب هنا هو التركيب الذي تكون فيه الكلمة مؤتَلِفة مع الأخرى، ومتعلِّقة بها على السبيل الذي تحصل به الفائدة، ويَحسُن به سكوت المتكلِّم[٣]، وهذا التركيب هو الذي يُسمِّيه النحويّون (الإسناد الحقيقيَّ) و(الإسناد المعنويَّ) و(الإسناد الوضعيَّ)[٤]، بخلاف (الإسناد اللفظيّ)، قال ناظر الجيش: الإسناد ينقسم على قسمين: لفظيٍّ، وهو ما عضد به الحكم على اللفظ فقط، ويشترك فيه الاسم، نحو (زيدٌ مُعْرَبٌ)، والفعل، نحو (قامَ مَبْنيّ على الفَتَح)، والحرف، نحو (مِنْ: حرفُ جرٍّ)، ومعنويٍّ، وهو ما قُصِدَ به الحكم على معنى الكلمة، أي مدلولها، لا على لفظها، وهو خاصٌّ بالأسماء[٥].

ومن تعريف صدر الأفاضل الخوارزميّ يتبيّنُ –أيضًا- أنهم يحصرون الإسناد في الابتداء، والفعل والفاعل، وهو المقصود في عُرْفهم بـ(الكلام)؛ ولهذا قال ابن هشام الخضراويّ: "الكلام: ما قام من مُسْنَد ومُسْنَدٍ إليه، واستقلَّ بمعناه"[٦]، وقال ابن

(١) التعريفات، (٢٢).
(٢) ينظر: الكلّيات، (١٠٠).
(٣) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٧٢/١).
(٤) ينظر: تمهيد القواعد، (١٥٠/١).
(٥) ينظر: تمهيد القواعد، (١٥٠/١).
(٦) التذييل والتكميل، (٣٨/١).

الحاجب: "الكلام: ما تضمَّنَ كلمتين بالإسناد، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا في اسمين، أو في فعل واسم"[(١)].قال الرضيُّ: "يعني بتضمُّنه الكلمتين تركُّبه منهما، وكونهما جزأيه"[(٢)]؛ أي إنهما جزءا الكلام، وجزءا الإسناد، وهذان الجزءان أحدهما محكومٌ عليه، أو مُخْبَرٌ عنه، والآخر خَبَر، أو محكومٌ به، غير أنَّ النحويين فضَّلوا استعمال مصطلحَي (مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه)، وجمهور النحويين على أنَّ المسند إليه في الجملة الاسميَّة هو المبتدأ، والمسند هو الخبر، والمسند إليه في الجملة الفعليَّة هو الفاعل، والمسند هو الفعل[(٣)].

وهذان الطرفان هما عُمْدتا الكلام، فلا يَستغني أحدهما عن الآخر، قال سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المُتكلِّم منه بدًّا، فمن ذلك المبتدأ، والمبنيّ عليه، وهو قولك: (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يذهب عبدُ الله)، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[(٤)]، وقال في موضع آخر عن نحو (هذا عبدُ الله منطلقًا): "فـ(هذا) اسم مبتدأ، يُبنى عليه ما بعده وهو (عبدُ الله)، ولم يكنْ ليكونَ هذا كلامًا حتى يُبنى عليه، أو يُبنى على ما قبله"[(٥)].

نظام تركيب الجملة الاسميّة:

سنقصر حديثنا عن العلاقة الإسنادية على الجملة الاسميَّة، بل على أحد طَرَفيها وهو (الخبر) أو (المسند).

فمن كلام سيبويه المذكور آنفًا يتَّضح أنَّ طَرَفيَّ الإسناد يرتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقًا، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يقوم كلٌّ منهما إلا بصاحبه؛ أي: إنَّه لا تقوم البنية الأساسيَّة للجملة إلا بهما معًا.

(١) شرح الكافية، (٢١٨/١).

(٢) نفسه، (١٦/١).

(٣) التذييل والتكميل، (٤٨/١).

(٤) الكتاب، (٢٣/١).

(٥) الكتاب، (٧٨/٢).

وقد ذَكَر النحويون أنَّ العلاقة الإسناديَّة في الجملة الاسميَّة في حدِّها الأدنى تقوم على اسم يُبتدأ به، ليُبنى عليه الكلام، واسم آخر يُحكم به على الأوَّل، فلا بدَّ من اجتماع الاسمين لينشأ الكلام، قال سيبويه: "فالمبتدأ كلُّ اسم أُبتدِئ به؛ لِيُبنى عليه الكلام... فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأوّل، والمبنيُّ ما بعده عليه، فهو مُسْنَدٌ ومُسْنَدٌ إليه"(١)، ويبدو أنَّ القصد من هذه الجملة هو الإتيان باسم مجرد عن العوامل اللفظيَّة؛ ليُبنى عليه، ويُسند إليه الخبر، فالخبر هو الجزء الذي يُفيد السامع، فلا يكون المبتدأ كلامًا تامًّا إلا باجتماعه مع خبره(٢)، فالعلاقة الإسناديَّة بين المبتدأ والخبر هي علاقة تكامليَّة ائتلافيَّة، ولهذا حَكَمَ النحويون عليهما بالارتباط التامّ، قال سيبويه: "وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المُتكلِّمُ منه بدًّا"(٣)، قال ابن السراج: "والمبتدأ ما جرَّدْته عن عوامل الأسماء، ...وكان القَصْدُ فيه أن تجعلَه أولًا لثانٍ، ...يكون ثانيه خبرَه، ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه"(٤).

أهمِّيَّة الخبر:

مرّ بنا أنّ المبتدأ والخبر ركنان أساسيَّان مؤتلِفان متعالقان لا يستغني أحدهما عن الآخر، فهل يمكن أن يكون هناك كلام مكوَّن من مبتدأ لا خبر له؟ وهل يمكن أن يكون هناك معنى كامل في ظلِّ غياب الخبر؟ ولكن قبل ذلك نرى أن نتحدَّثَ عن أهمِّيَّة الخبر في التركيب، ووظيفته في الإسناد.

عدَّ النحويون المبتدأ مُسْنَدًا إليه، ومحكومًا عليه، يُسْنَدُ إليه الخبر، ويُحكَم عليه به، فقولنا: (عبدُ الله منطَلِقٌ) إنَّما ذُكِر (عبدُ الله) وربَّما كان معروفًا لدى السامع؛ لِنُسْنِدَ إليه الخبر الذي هو الانطلاق ونحكم عليه به، قال ابن السرّاج: "لأنَّك إذا ابتدأْتَ فإنَّما قَصْدُك تنبيه السامع بِذِكْرِ الاسم الذي تحدَّثْتَ عنه؛ لِيتوقَّعَ الخبر بعده...والاسم

(١) نفسه، (١٢٦/٢).

(٢) ينظر: الأصول في النحو، (٥٨/١ و٦٢)، وشرح المفصَّل، لابن يعيش، (٨٧/١).

(٣) الكتاب، (٢٣/١).

(٤) الأصول في النحو، (٥٨/١).

[يقصد المبتدأ] لا فائدة له، لمعرفته به، وإنما ذَكَرْتَه لِتُسْنِدَ إليه الخبر"[(١)]، فوظيفته هي الإخبار عن المبتدأ بالحُكْم المسند إليه أي إلى المبتدأ، وأهمّيّته أنّه أي الخبر الفائدة التي يستفيدها السامع عند سماع طَرَفيّ الإسناد[(٢)]، ولهذا قال ابن مالك في ألفيّته[(٣)]:

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدهْ كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِيْ شَاهِدَهْ

وعليه، فإنَّ الخبر لا يُستَغْنى عنه في الجملة لسببين:

أحدهما: أنَّه طَرَفٌ إسناديٌّ، وركنٌ من أركان الإسناد.

والآخر: أنَّه مناط الفائدة[(٤)].

ومع هذا، فإنَّ الناظر في المسموع من كلام العرب يجد أنَّ هناك تراكيب إسناديَّة غاب عنها الخبر.

غياب الخَبَر:

تتكوَّنُ البنية الأساسيَّة للجملة الاسميَّة من نَمَطين اثنين:

أحدهما: مبتدأ له خبر.

والآخر: مبتدأ له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر.

والأصل في العلاقة الإسناديَّة بين المبتدأ وخبره، أو المرفوع الذي سدَّ مسدَّه هو الذِّكْر، وأن يكون عنصرا الإسناد موجودَيْنِ ملفوظَيْنِ، ولكن قد يعرض الحَذْفُ لأحدهما، ولا يكون ذلك إلّا بدليل حاليٍّ، أو مقاليٍّ[(٥)].

وبما أنَّ الخبر ركن من أركان الإسناد، والطَرَف المنوط به حصول الفائدة، فأصل الكلام وأساسه ألّا يُحْذَفَ؛ إذ لا يُتصوَّرُ في تركيب الجملة، أن يوجد مبتدأ دون

(١) نفسه، (٥٩/١).

(٢) ينظر: الكتاب، (١٢٧/٢-١٢٦)، ودلائل الإعجاز، (١٧٣)، وشرح المفصَّل لابن يعيش، (٨٧/١).

(٣) ينظر: شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل، (١٨٩/١).

(٤) ينظر: الأصول في النحو، (٦٢/١)، والجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، (٤١).

(٥) ينظر: الأصول في النحو، (٦٧/١)، والخصائص، (٣٦٠/٢)، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، (٧٥).

خبر[١]، ومع هذه الأهمّيَّة فإنَّ التركيب قد يخلو من الخبر، ويمكن أن نقسم هذا الغياب على قسمين:

أوَّلًا: حذف الخبر:

والمقصود بالحذف هنا أنَّ الخبر غير موجود في اللفظ، ولكنَّه مقدَّر، مثل قولك: (زيدٌ) لمن قال: (مَنْ في الدار؟)، وكذا قولك: (عمرٌو) لمن قال: (مَنْ عندك؟)، ومثل قولهم: (زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو) أي: (وعمرٌو قائمٌ، أو مثلُه)[٢]، فهذا وأمثاله وإنْ كان هناك غياب للخبر فهو غياب كالحضور؛ لأنَّ العنصر غير المنطوق لا يكاد يغيب عن الفَهْم، ولا يتعب الذِّهن في البحث عنه، أو تأويله، فهو في حكم المنطوق به عند النحويين بدليل أنَّ هذا التركيب الذي يحتوي على حذف يبقى خاضعًا في تحليله النحويّ لما تمليه عليه البنية الأساسيَّة[٣]، وهذا النوع يسمّيه النحويُّون الحذف الجائز، وإنما يُحذَف بعض أركان التركيب لأنَّ هناك قرائن معنويَّة، أو مقاليَّة، تومِئ إليه، وتدلُّ عليه[٤].

ثانيًا: سقوط الخبر:

ونقصد بالسقوط هنا أنَّ الخبر غير موجود، لا في اللفظ، ولا في التقدير، والفرق بينه وبين القسم الأوّل أنَّ المبتدأ المحذوف خبره لا يستقلُّ بالمعنى، ولا يصير كلامًا إلّا بتقدير ذلك الخبر المحذوف، في حين أنَّ الكلام في هذه التراكيب كلامٌ تامٌّ بنفسه، ولو قدَّرْتَ له خبرًا لكانت الغاية هي إكمال العمليّة الإسناديّة، ولم تضف فائدة ذات بال للتركيب.

ويدخل في هذا النوع قسمان:

أحدهما: المبتدآت التي وُصِفَتْ بأنَّها لا أخبار لها.

الآخر: المبتدآت التي وُصِفَتْ أخبارها بأنَّها محذوفة وجوبًا.

(١) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور، (٢/٢٧٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (١/٢٧٥)، وارتشاف الضرب، (٣/١٠٨٩).

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، (٤٤٢).

(٤) ينظر: بناء الجملة العربية، (٢٥٩).

وسقوط الخبر من التركيب، أو عدم تقديره، أَمْرٌ يُنكره النحويّون، "إذ لا يُتَصوَّرُ أن يوجد مبتدأ دون خبر"[(١)]، وإنما منع النحويّون ذلك؛ لأنَّ الخبر ركن إسنادي منوط به الفائدة، وعليه فإنهم لا يقرُّون بسقوط الخبر أي بعَدَمه، فلا بدَّ للجملة الاسميَّة من خبر، أو مرفوع يسدُّ مسدَّ الخبر، ولا طريق سوى ذلك لقبول الجملة، نَعَمْ، قرَّروا أنَّ الأركان-ومنها الخبر- قد تغيب -أحيانًا- عن الإسناد في النطق فقط، ولكنّها لا تغيب في التقدير فهو (محذوف) و(مقدَّر).

وبتَتبُّع كتب النحويّين نجد أنَّ هناك طائفة من التراكيب تختلف عمَّا ذكروه آنِفًا، فهناك جماعة من النحويين تحكم بسقوط الخبر، وعَدَمه، وتحكم على مبتدآت بأنها لا أخبار لها في اللفظ، ولا في التقدير، وإذا تأمّلنا هذه التراكيب التي حَكَمَ النحويّون عليها بذلك لوجدنا أنَّ الكلام فيها مُكْتَفٍ، وهو كلامٌ تامٌّ مستغنٍ عن تقدير شيء آخر خارج نطاق الكلمات المنطوقة، وأنَّه يَحْسُنُ سكوت المُتكلِّم عليه، فلا يبقى السامع منتظرًا لشيء آخر، فقد تمَّ المعنى، وبتمام المعنى تحصل الفائدة، وتتمُّ الدلالة، وهو المقصود من التركيب، وغاية ما في الأمر أنَّه لم يتمَّ الإسناد، ولم يكتمل طرفا العمليَّة الإسناديَّة.

والملحوظ على جملة هذه التراكيب أنَّ النحويّين قد أقرُّوا بأنَّها لا خبر لها في التركيب المنطوق، ولكنَّهم أكملوا العمليّة الإسناديَّة في بعضها، فقدَّروا لها خبرًا وأوجبوا على المتكلِّم ألَّا ينطق به، واصطلحوا على تسميته بـ(الخبر المحذوف وجوبًا)، ولكنَّهم أقرُّوا في بعضها الآخر أنَّ العمليَّة الإسناديَّة لم تتمَّ، وأنَّه لا مُسندَ في التركيب لا لفظًا، ولا تقديرًا، ويبدو أنَّ النحويين في هذه التراكيب قد راعوا المعنى لا اللفظ، فوجدوا أنَّ السامع يستطيع فهم المسند من دلالة الألفاظ الموجودة في التركيب، دون الحاجة إلى تقدير لفظ آخر غير موجود لإكمال عمليّة الفهم، بل إنَّ السامع لو تكلَّف له تقدير خبر لم يتأتَّ له ذلك، بل قال بعض النحويين: إنَّ محاولة تقدير خبر تُحْدِثُ تغييرًا في المعنى[(٢)].

(١) شرح الجمل، لابن عصفور، (٢/٢٩٧).

(٢) ينظر: اعتراض النحويين على تقدير الفارسي في التركيب رقم (١٣) من هذا البحث.

ولدفع النكير عن القول بسقوط الخبر من الإسناد صرَّح النحويون بأنَّ المقصود هو تمام المعنى، فقالوا: إذا صحَّ المعنى من غير احتياج إلى خبر فلا استنكار لذلك؛ لأنه في المعنى كجُمْلة مستقلَّة تامَّة [١].

"وجملة الأمر أنَّ الخبر وجميع معاني الكلام معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه، ويُصرِّفها في فكره، ويُناجي بها قلبه، ويُراجع فيها عقله، وتُوصف بأنها مقاصد وأغراض"[٢]، فهو يتصرَّف في ألفاظه بحسب مقاصده وأغراضه، فربَّما -لِغرضٍ ما- أَطْنَبَ وأطال، وربَّما-لِغرضٍ آخر- حَذَفَ وأسقط، وعليه فإنَّ المُتكلِّم إنَّما يلجأ إلى الحذف وإسقاط بعض الألفاظ لأنَّه رأى أنَّ " تَرْك الذِّكْر أفصحُ من الذِّكْر، والصمت عن الإفادة أزيدُ للإفادة، وتجدك أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تنطقْ، وأتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ"[٣] فـ"رُبَّ حَذْفٍ هو قلادةُ الجيد، وقاعدة التجويد"[٤].

أسباب غياب الخبر:

قد يغيب أحد طَرَفَي الإسناد، أو يُضمر، وإنَّما يقع ذلك لأنَّ المتكلِّم بناءً على قانون الاقتصاد اللُّغويّ أو الجهد الأقلّ يجنح في كلامه إلى إسقاط بعض العناصر التي يمكن فهمها من السياق[٥]، وقد أسقَطَتِ العرب الحرَكَة، والحرف، والكلمة، والجملة، إنْ دلَّ على ذلك دليلٌ[٦]، أي: إنَّه قد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يُحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء، وذلك لا يتأتَّى إلّا عندما تكون عناصر البناء الموجودة مُغْنيةً في الدّلالة، كافية في أداء المعنى المطلوب[٧]، ولا يمكن الحكم على تركيب ما بأنَّ هناك

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب، (٦٣٩).
(٢) دلائل الإعجاز، (٥٤٣).
(٣) نفسه، (١٤٦).
(٤) نفسه، (١٥١).
(٥) ينظر: الجملة الاسميّة في ديوان الفرزدق، (١٨).
(٦) ينظر: الخصائص، (٢/٣٦٠).
(٧) ينظر: بناء الجملة العربية، (٢٥٩).

حَذْفًا لبعض عناصره إلّا إذا كانت البنية الأساسيَّة للتركيب تقتضي نقصًا في بعض عناصرها[١].

والآن سنعرض للتراكيب النحوية التي حَكَم النحويون عليها بأنها مبتدآت لا أخبار لها:

١- كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ:

وهو كل مبتدأ عُطِفَ عليه بالواو التي معناها (مَعَ) وكان القصد بالإخبار المقارنة، نحو: (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) و(أَنْتَ ورَأيُكَ) و(الرِّجالُ وأَعْضادُها) و(النِّساءُ وأَعْجازُها) [٢].

وفي تحليل هذا التركيب ذهب الكوفيون والأخفش[٣] إلى أنَّ هذا التركيب لا يحتاج إلى خبر، ولا حاجة إلى تقديره؛ لأنَّ هذا التركيب مُسْتَغنٍ عن تقدير خبر؛ لأنَّ معنى (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) هو: (كلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ) فكما أنَّ (كلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ) كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى شيء آخر، فكذلك (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) كلامٌ تامٌّ، لا يحتاج إلى شيء آخر[٤]، فكما أنَّ العرب استغنتْ عن الخبر في نحو: (أقائم الزيدان)، فكذلك هذه التركيبات لا تحتاج إلى تقدير خبر؛ لأنَّ المعطوف يسدُّ مسدَّ الخبر، فيُستَغْنى عن الخبر؛ لأنَّ المعنى معنى المعيَّة، وهذا يكفي في الفهم[٥]،في حين ذَهَبَ جمهور البصريين[٦] إلى أنَّ الخبر مُقَدَّرٌ ومحذوفٌ وجوبًا، وتقديره عندهم: (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ مَقْرونانِ)[٧]، وفي تأويل مذهبهم قالوا: إنَّ المتكلِّم بنحو: (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) إنَّما أراد (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ مَقْرونانِ)، ولكنَّه حَذَفَ الخبر، واكتفى بالمعطوف، فقال: (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ)؛ لأنَّ الواو هنا بمعنى

(١) ينظر: المصدر السابق، (٤٤٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية، لابن الحاجب، (٣٧٩/٢-٣٧٨)، وشرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، (٣٢٧/١-٣٢٥)، وارتشاف الضرب، (١٤٨٦/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح، (١٨٠/١).

(٣) ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، (٣٢٥/١).

(٤) ينظر: شرح الكافية، لابن فلاح، (٤٢١/١)، والتصريح بمضمون التوضيح، (١٨٠/١).

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات، (١٤٩/١).

(٦) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٩٨/١)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣٢٦/١)، وارتشاف الضرب، (١٤٨٧/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح، (١٨٠/١).

(٧) ينظر: الكتاب، (٣٠٠/١).

(مَعَ) فيصير المعنى (كلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ) وهذا كلامٌ مكتفٍ؛ لأنَّ المقصود هو المقارنة والملابَسَة بين الأمرين، وهذا معنى مستفادٌ من وجود الواو، فإذا قيل: (ما صَنَعْتَ وأباك؟) فالمعنى ما صَنَعْتَ مع أبيك، وما صَنَعَ أبوك معك؟ فكذلك الواو هنا تفيد الملابَسَة والاقتران، بخلاف ما لو قيل: (زَيْدٌ وعَمْرٌو خارجان)؛ لأنَّ الواو هنا لمطلق العطف، ولا تفيد الملابَسَة والاقتران، وعليه لم يَجز حذف الخبر هنا، فلا يصح أن يقال: (زَيْدٌ وعَمْرٌو) وأنت تقصد (زَيْدٌ وعَمْرٌو خارجان)؛ لأنَّه ليس في اللفظ ما يدلُّ عليه، بخلاف (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ)؛ لأنَّ معناه (مَعَ ضَيْعَتِهِ)، فمعنى المقارنة موجود [(١)].

وعلى هذا فقولهم: (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ)، ونحوه من التراكيب، وإنْ كانت تشتمل على مسند إليه فقط، فإنَّ السامع يستطيع فَهْمَ المسند اعتمادًا على أنَّ اقتصار المتكلِّم على ذكر المتعاطِفَيْنِ فُهِمَ منه معنى الاقتران والاصطحاب [(٢)]، ولهذا أوجبوا حَذْفَ الخبر هنا لحصول أمرين: أحدهما: الدلالة على خصوصيّة الخبر، بما في الواو من المعيَّة.

والآخر: وقوع المعطوف في موضع الخبر.

والمتأمِّل في القولين يجد أنَّ بينهما خيطًا وعلاقة ما، فالقولان يكادان يتفقان على أنَّ سكوت المتكلِّم في نحو (الرِّجالُ وأَعْضادُها) سكوتٌ حَسَن، فلا يبقى السامع منتظِرًا لشيء آخر؛ إذ تمَّ المعنى عنده، وإنْ لم يتمَّ الإسناد، وبتمام المعنى تحصل الفائدة، ويتمُّ الكلام الذي يشترط فيه النحويون حسن سكوت المتكلِّم، غير أنَّ المقدِّرِيْنَ احتاجوا إلى إتمام الإسناد، بعد تمام الكلام، فذكروا (مقرونان)، وهو ذِكر لا يُغني من التركيب شيئًا، فحُسْنُ المعنى، وتمامُهُ موجودٌ في ظلِّ غياب هذا المقَدَّر، فإنْ ذُكِرَ هذا المحذوف حَصَلَ نوع تغيير في دلالة التركيب، فما نفهمُه من التركيب في ظل غياب (المقَدَّر) أَوْسَعُ، وأَدَلُّ على المراد مما نفهمُهُ من التركيب في ظل وجوده، أو تقديره، ولنضرب على ذلك مثلًا: فلو قال شخصٌ: (النِّساءُ وأَعْجازُها)، وقال غيرُهُ: (النِّساءُ وأَعْجازُها مقرونان، أو مقترنان) فدلالة الأول على اتِّساعها واضحة بيِّنة، ومفهومة، ومقصودة بعناية، بخلاف الثاني فدلالته ضيِّقة جدًّا، وهي دلالة اقتران فحَسْب؛ ولهذا نرى أنَّ الوجهة الدّلاليّة

(١) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٩٨/١).

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، (١٨٠/١).

تقوّي مذهب سقوط الخبر، وتُحَسِّنُهُ، أمّا مذهب التقدير فهو مذهب يقوم على المحافظة على العمليَّة الإسناديَّة دون النظر إلى المعنى.

٢- لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ:

وهو من التراكيب التي أوجب النحويون فيها حَذْف الخبر، أي خبر الاسم المرفوع بعد لولا، وهذا اختيار جمهور النحويين أنَّ الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا تقديره عندهم (موجودٌ)؛ لأنَّ (لولا) تدخل على جملتين لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو (لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) والتقدير (لولا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لَأَكْرَمْتُكَ) ومعناه أنَّ الثاني امتنع بوجود الأوَّل؛ أي: امتنع الإكرام لوجود زيد، فـ(زَيْدٌ) مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا وهو (موجودٌ)، وهو كَوْنٌ مُطلَق، وقد حُذِفَ الخبر لكثرة الاستعمال حتى رُفِضَ ظهورُه! ولم يَجُزْ استعمالُه [(١)]!

وقال الجمهور: وإنَّما أوجبنا "حَذْف الخبر بعد (لولا الامتناعيَّة) لأنَّ الخبر معلوم بمقتضى (لولا)؛ إذ هي دالَّة على (الامتناع لوجود) والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: (لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُ عَمْرًا) لم يُشَكَّ في أنَّ المراد هو (وجود زيد مانع إكرام عمرو)، فصحَّ الحَذْفُ لتعيّن المحذوف، وَوَجَبَ لسدّ الجواب مسدّه، وحلوله محلَّه"[(٢)].

هذا مذهب أكثر النحويين، ولكن ذهب بعضهم إلى التفصيل، فقالوا: مذهب الجمهور صحيح إذا كان الخبر كَوْنًا مطلَقًا كالوجود، والحصول، ولكن إنْ كان الخبر كَوْنًا خاصًّا، أو كَوْنًا مقيَّدًا فيجب ذكرُه إنْ لم يُعلَم، ويقصدون بالكَون المقيّد أو الخاص الأَمْرَ الزائد على الوجود، نحو: (لولا زَيْدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ) فـ(زَيْدٌ) مبتدأ، و(سالَمَنا) خبره، وهو كون مقيَّد؛ لأنَّ وجود زيد مقيَّد بالمسالمة، ولا دليل يدلُّ عليه، فلِذلك وَجَبَ ذِكرُه

(١) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٩٥/١)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٦/١)، ومغني اللبيب، (٤٤٣/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح، (١٧٨/١).

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٦/١).

عندهم، وهو مذهب الرُّماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك[١]، وأمام هذا النقاش اختار بعض النحويين اختيارات بعيدة عن أصل هذا الخلاف، فقد رأى الكوفيون أنَّ الاسم المرفوع بعد لولا فاعل لفعل محذوف؛ أي: (لولا يمتنع زيدٌ)[٢]، وقال ابن الطراوة: إنَّ الخبر هو جواب لولا[٣].

فإذا نظرنا في (لولا) لوجدناها تربط بين جملتين متباينتين، نحو: [(زَيْدٌ قائِمٌ) و(خَرَجَ عَمْرٌو)]، وهما جملتان -كما نلحظ- متباعِدتانِ، ولا تربطهما علاقة، أو رابطة، فإذا دَخَلَتْ (لولا) اتّحَدَتا وصارتا كالجملة الواحدة، نحو: (لولا زَيْدٌ لخَرَجَ عَمْرٌو)، وما حَدَثَ بعد دخول (لولا) هو حَذْفُ الخبر، وقد التزم العرب حذف الخبر بعد لولا، ولم يثبت إلا في نَظْمِ الشِّعر، ومعلوم أنَّ النَّظْمَ محل ضرورة بخلاف سعة الكلام، ولهذا أرانا أكثر قبولًا لقول جمهور النحويين، وقد لحَّن الجمهور التراكيب التي ذُكِرَ في الخبر بعد لولا، كقول المعرّي: (فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسالا)، وأمّا استدلال ابن مالك برواية قوله -صلى الله عليه وسلَّم- "لولا قَوْمُكِ حديثو عهد بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البيتَ على قواعد إبراهيم" [٤]، فقد قال ابن أبي الربيع: "لم أَرَ هذه الرِّوايةَ [يعني بهذا اللفظ] من طريق صحيح، والروايات المشهورة: "لولا حدثان قومك" و"لولا حداثةُ قومك" و"لولا أنَّ قومَكِ حديثو عهد..."[٥]، قالوا: فإنْ أراد المتكلِّم الكون الخاص المقيَّد لم يَجُزْ أن يقول: (لولا زيد قائم

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري، (٦٢/٢)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٦/١)، وارتشاف الضرب، (١٠٨٩/٣)، والجنى الداني، (٦٠٠)، مغني اللبيب، (٤٤٣/٣).

(٢) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٩٦/١) و(١١٨/٣)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣١٥/١-٣١٤)

(٣) شرح الجمل، لابن عصفور، (٤٤٢/٢)، والجنى الداني، (٦٠١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل، (١٧٦/١)، ورواية الحديث في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشدّ منه، (٦٢/١) حديث رقم (١٢٦) (لولا قومك حديثٌ عهدهم-قال ابن الزبير بكفر- لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين: باب يدخل الناس وباب يخرجون، ففعله ابن الزبير) وبها يقع الشاهد.

(٥) ينظر: الجامع الصحيح للبخاري، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، (٤٨٨/١)، حديث رقم (١٥٨٣)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، (٦٠٤/١)، حديث رقم (١٣٣٣).

لأكرمتك) ولم يَجُزْ أن يحذف الخبر أيضًا؛ إذ لا دليلَ عليه حينئذٍ، بل يُجعَلُ مصدرُهُ هو المبتدأ، فيقال: (لولا قيامُ زيدٍ لأكرمتك)، أو تدخل (أنَّ) على المبتدأ فيقال: (لولا أنَّ زيدًا قائمٌ لأكرمتك) فيصير موضع (أنَّ ومعموليها) هو الرَفْع على الابتداء، والخبر محذوف، أو يصير (مبتدأ لا خبر له) كما قال ابن هشام في المغني[١].

فالخبر كون عامٌّ مُطلَقًا، ولا يُذكَرُ، ولا يُنطَقُ به؛ لأنَّ الكلام تامٌّ مكتفٍ، واضح الدّلالة، وإنَّما اتضحت الدّلالة لأنَّ كلمة (لولا) موضوعة لتَدُلّ على انتفاء الملزوم، فهي دالَّةٌ على أنَّ خبر المبتدأ الذي بعدها (موجودٌ) لا(قائم) ولا (قاعد) ولا غير ذلك، من أنواع الخبر، ففي لولا إشعار بـ(الوجود) على ما يُذكَر بعدها[٢]، وبسبب هذا المعنى الموجود في (لولا)، والمفهوم من التركيب سَقَطَ الخبر، أو (حُذِفَ) وجوبًا كما رأى الجمهور، وعليه فإنَّنا لو وازنّا بين التركيب الذي حُذِفَ خبرُهُ (لولا زيدٌ لخرج عمرٌو)، والتركيب مع تقدير الخبر (لولا زيدٌ موجودٌ لخرج عمرٌو) لوجدنا اتساعًا في دلالة الأوَّل بخلاف الثاني، فدلالته مقصورة على الوجود المانع من الخروج، وأمَّا الأوَّل فهنا مساحة واسعة للإدراك، والتأويل، والتَّخَيُّل، عند المتلقّي، وإنَّما اضطر النحويّون إلى تقدير الخبر لحرصهم على إتمام الإسناد، وأمَّا تقديرهم الخبر بـ(موجود) فهي ضرورة منطقيَّة؛ إذ لا يمكن حصر ما يدور في أذهان المتلقّين عند سماع هذا التركيب، فجعلوا المحذوف كَوْنًا مُطْلَقًا[٣].

٣- ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا:

وهي مسألةٌ حارَ النحويون في توجيهها، حتى أَفْرَدَ لها السيوطي تأليفًا مستقلًّا، قال السيوطي: "وهذه المسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديمًا بتأليف مستقلّ"[٤]، وتدور في كتب النحويين ثلاثة أنماط لهذا التركيب، نحو: (ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا) و(أَكْثَرُ شُرْبِي السّوِيْقَ مَلْتوتًا)، و(أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَمِيْرُ قائِمًا)، وأساس الإشكال الحاصل

(١) (٤٤٥/٣).

(٢) ينظر: شرح الكافية، لابن الحاجب، (٣٧٦/٢)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣١٦/١).

(٣) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٩٥/١).

(٤) همع الهوامع، (٤٤/٢).

فيها أنَّ الكلام تامٌّ باعتبار المعنى، ولكنَّ التركيب يخلو من الخبر، فـ(ضَرْبِي) مبتدأ، وهو مضاف إلى فاعله، و(زَيْدًا) مفعوله، و(قائِمًا) حال[(١)]، وقد انصَبَّ خلاف النحويين في هذا التركيب في أربع قضايا أساسيَّة[(٢)]:

الأولى: إعراب المصدر (ضَرْبِي)، أمبتدأ هو أم لا؟

الثانية: فإنْ كان مبتدأً، أيحتاجُ إلى خبر؟

الثالثة: فإنْ كان له خبر، أمَلْفوظٌ هو أم محذوف؟

الرابعة: فإنْ كان محذوفًا، أهو قبل (قائمًا) أم بعده؟

ثم تفرَّعَتْ عن هذه القضايا قضايا خلافيّة أخرى.

وقد اختار أكثر النحويين إعراب المصدر مبتدأ، ثم حاروا في تقدير الخبر، فذَهَبَ الأخفش الأصغر، وابن درستويه[(٣)] إلى أنَّ (ضربي) مبتدأ لا خبرَ له، وأنَّه ليس ثَمَّة تقدير لخبر في هذا التركيب؛ لأنَّ المصدر هنا واقع موقع الفعل، فمعنى (ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا) ضَرَبْتُ زَيْدًا قائمًا، أو أَضْرِبُ زَيْدًا قائِمًا، فهو نظير لـ(أقائِمٌ الزيدانِ) فكما أنَّ (أقائِمٌ الزيدانِ) مبتدأ لا خبر له؛ لأنَّ الوصف قام مقام الفعل، فكذلك هنا[(٤)]، وقال جمهور النحويين: إنَّ الخبر محذوف، ومقدّر قبل (قائمًا) وتقديره عندهم: (ضَرْبِي زَيْدًا إذا كان قائِمًا) إنْ أردْتَ المستقبل، و(ضَرْبِي زَيْدًا إذْ كان قائِمًا) إنْ أردْتَ الماضي[(٥)]، ثم حُذِفَ الظرفُ، وأُنيْبَتِ الحال منابه، فلا يجوز إظهار الخبر؛ لئلا يكون جمعًا بين العوض والمعوَّض، و(كان) عندهم في هذا التقدير تامّة وليستْ ناقصة.

(١) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٩٦/١).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، (٢٨٧/٣).

(٣) ينظر: شرح الكافية، لابن فلاح اليمني، (٤١٨/١)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣١٨/١)، وارتشاف الضرب، (١٠٩٢/٣)، والتذييل والتكميل، (٢٨٨/٣)، وتعليق الفرائد، ٣٦/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٨/١)، والتعليقة على المقرَّب، (١٦٢)، والتذييل والتكميل، (٢٨٨/٣)، وهمع الهوامع، (٤٤/٢).

(٥) ينظر: الكتاب، (٤١٩/١)، وشرح الجمل، لابن عصفور، (٣٥٢/١)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٩/١)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣١٩/١).

ورأى الكسائيّ والفراء وهشام أنَّ الحال بنفسها هي الخبر، وليستْ سادَّة مسدَّه، وإنَّما نُصِبَتْ على الحال وإنْ كانت خبرًا حينما خالفتْ المبتدأ، فلمّا خالفتْ المبتدأ انتصبتْ على الخلاف [١]، في حين اختار غيرهم أنَّ الحال أغنت عن الخبر - كمذهب الكسائيّ والفراء- ولكنَّهم رأوا أنَّ ذلك بسبب مشابهتها الظرف، فكأنَّك قلتَ: (ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا) والعرب تقول: (أكثرُ شُربي يومَ الجمعة) فاستعملوا الحال استعمال الظرف، وهو قول الجرمي وابن كيسان وغيرهما [٢]. واختار ابن مالك - تَبَعًا للأخفش- أن يكون تقدير الخبر (ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبُهُ قائِمًا، وأَكْثَرُ شُرْبِي السّوِيْقَ شُرْبُهُ مَلْتوتًا، أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَمِيْرُ كَوْنُهُ قائِمًا)؛ لأنَّه أقلُّ حَذفًا من مذهب سيبويه وجمهور النحويين. [٣]

وقد نُسِبَ إلى بعض النحويين الكوفيين تقديرُ الخبر متأخرًا، والتقدير عندهم (ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا ثابِتٌ) وقد حُذِفَ الخبر عندهم لأجل استطالة الكلام [٤]، وقال قومٌ من النحويين: إنَّ (ضربي) فاعلٌ بفعل محذوف تقديره: (يَقَعُ ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا) أو (ثَبَتَ ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا) [٥].

وقد علَّق ابن يعيش على هذا التركيب بقوله: إنَّ هذا التركيب فيه إشكال يحتاج إلى كَشْف؛ لأنَّ الكلام تامٌّ باعتبار المعنى، ولكنَّ التركيب يحتاج إلى إصلاح؛ لكون المبتدأ فيه بلا خبر![٦]ولهذا نلحظ على أكثر الأقوال والتأويلات النحوية أنها تسعى إلى الإشكال الحاصل بغياب الخبر، ولذا تأوَّلَه بعضهم بحذف فَعْلٍ في بدء التركيب، مع أنَّ هذا التقدير يحوي حَذْفًا لا دليل عليه، و "مع أنَّه إذا دار الأمر بين الحذف من أوَّل

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٨/١)، والتعليقة على المقرّب، (١٦٣-١٦٢).

(٢) ينظر: التعليقة على المقرب، (١٦٣)، والتذييل والتكميل، (٢٩٣/٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، (٢٧٨/١)، والتعليقة على المقرّب، (١٦٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٨/١)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣١٩/١). والتعليقة على المقرّب، (١٦٣).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل، (٢٨٨/٣).

(٦) شرح المفصّل، (٩٦/١).

الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى، فإنَّ أوَّل الكلام موضع استجمام وراحة، وآخره موضع تَعَبٍ وطَلَبِ استراحة"[١]، ومثله قول مَن اختار تأخّر الخبر؛ إذ لا دليل على الحذف، فيمكن تقدير: (ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ) ويمكن تقديره بنقيض (حاصل) كـ(ممتنع) مثلًا، وما لا يتعيَّن تقديره فلا سبيل إلى إضماره، فما الضابط[٢]؟!

ونرى أنَّ قول النحويين الذين أسقطوا الخبر، ولم يقدِّروه، ولم يتأوَّلوه، أقربُ إلى البعد عن التكلُّف وفَهْمِ المعنى، ولا يُشْكِلُ عليه سوى غياب رُكْن الإسناد، فإذا أجزْنا سقوط هذا الركن لدلالة المعنى في تراكيب محدودة -كما صَنَعَ الأخفش الأصغر وابن درستويه- ذَهَبَ الإشكال، ولا سيّما إذا علمنا أنَّ بعض النحويين جَعَلَ هذه التراكيب صحيحة، ولكنَّها مقصورة على السماع[٣].

٤- لَعَمْرُك لَأَفْعَلَنَّ كَذا:

وضابط هذا التركيب هو كلُّ مبتدأ في الجُملة القَسَميّة متعيّن للقَسَم، بمعنى أن يكون المبتدأ المُقْسَمُ به صريحًا في القَسَم، فلا يُستعمَل إلا فيه، مثل لَعَمْرُك، وايْمُنُ الله، ويَمِيْنُ الله، فإنَّ تعيينه للقَسَم دالٌّ على تعيين الخبر؛ أي: لَعَمْرُك قَسَمي، أو لَعَمْرُك يميني، أو ويَمِيْنُ الله ما أقسمُ به[٤]، ولهذا أوجب النحويّون حذف الخبر كغيره من مواطن الوجوب لأمرين[٥]:

أحدهما: الدّلالة على خصوصيّة الخبر بما في الكلام من معنى الخبر، فيُفهَم أنَّ المراد من الخبر هو يميني أو قَسَمي ونحوه.

الآخر: وقوع ما لا بدَّ منه وهو جواب القسم في موضع الخبر.

(١) التعليقة على المقرّب، (١٦٣).

(٢) ينظر: التعليقة على المقرّب، (١٦٦)، والتذييل والتكميل، (٢٩٠/٣).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، (٣٠٤/٣).

(٤) ينظر: شرح الكافية، لابن الحاجب، (٣٧٩/٢)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٧/١)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣٢٨/١)، والتذييل والتكميل، (٢٨٢/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح، (٧٩/١).

(٥) ينظر: شرح الكافية، لابن الحاجب، (٣٧٩/٢).

وقد جَعَل النحويون لهذا النوع من الحذف شرطًا، وهو أن يكون هذا اللفظ صريحًا في القَسَم، فإنْ لم يكن كذلك لم يجب الحذف، بل جاز حذفه، وجاز ذكره، مثل (عَهْدُ الله) فإنَّه لفظ لا يُشعِر بالقَسَم حتى يُذكَر المُقْسَمُ عليه، فيصحُّ أن يقال: (عَهْدُ الله لَأَفْعَلَنَّ)، ويصحُّ أن يقال: (عليَّ عَهْدُ الله لَأَفْعَلَنَّ)؛ لأنَّ لفظ العهد قد يراد به غير اليمين، نحو: (عهْدُ الله يجب الوفاء به) [(١)].

قال الفراء: إنَّ هذا النوع من التراكيب لا يحتاج إلى تقدير خبر محذوف، فجواب القَسَم يكفي لإتمام المعنى؛ لأنَّ (لَعَمْرُك) يمينٌ، كما أنَّ (لَأَفْعَلَنَّ) فيه معنى اليمين أيضًا، فلا حاجة لتقدير (لَعَمْرُك يميني لَأَفْعَلَنَّ)؛ لأنَّ (لَأَفْعَلَنَّ) يمينٌ أيضًا فهو هو، والكلام مكتفٍ دون تقدير [(٢)].

والملحوظ على هذا التركيب أنَّ موضع الحذف ليس متفقًا عليه، فإذا قدَّرْنا التركيب -كما صنع أكثر النحويين [(٣)]- (يَمِيْنُ الله قَسَمي لَأَفْعَلَنَّ) كان المحذوف من التركيب هو الخبر، وإنْ قدَّرْنا التركيب (قَسَمي يَمِيْنُ الله لَأَفْعَلَنَّ) -كما أجاز ذلك ابن عصفور [(٤)]- كان المحذوف هو المبتدأ، لا الخبر.

٥- أقائِمٌ الزَّيْدانِ:

وممّا وَقَفَ عنده النحويّون، المبتدأ إذا كان وَصْفًا، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، والمنسوب، نحو: (أقائِمٌ الزَّيْدانِ، وما مَضْرُوبٌ العُمَرانِ) ونحو ذلك، فجعلوا مرفوع الصِّفة يُغني عن الخبر، فقَسّموا المبتدأ على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: مبتدأ له خبر في اللفظ أو في التقدير.

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٧/١)، والتصريح بمضمون التوضيح، (١٨٠/١).

(٢) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (١١٩٧/٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، (١٠٩٠/٣)، والتذييل والتكميل، (٢٨٣/٣).

(٤) ينظر: شرح الجمل، (٥٣٣/١)، والمقرب، (٨٤/١).

الآخر: مبتدأ لا خَبَرَ له في اللفظ، ولا في التقدير، بل له مرفوع، يحصل بِذِكْرِه من الفائدة مثل ما يحصل بِذِكْر الخبر، كالمثالين السالفين[(١)].

وقد تَكَلَّفَ بعض النحويين فقالوا: إنَّ خبر هذا النوع من المبتدأ محذوف[(٢)]، قال الرضي: "وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلًا من خبر حتى يُحذَف، ويسدُّ غيرُهُ مسدَّهُ، ولو تَكَلَّفْتَ له تقدير خبر لم يتأتَّ"[(٣)].

وإنَّما جَعَلَ أكثرُ النحويين هذا النوع من المبتدأ مُستغنيًا عن الخبر لمشابهته الفعل؛ لأنَّ قولنا: (أَضارِبٌ الزَّيْدانِ؟) بمنزلة (أَيَضْرِبُ الزَّيْدانِ) فكما لا يحتاج تركيب (أَيَضْرِبُ الزَّيْدانِ) إلى مزيدٍ من الألفاظ لإتمام الجملة، فكذلك ما كان بمنزلته؛ لأنَّ الغَرَض من الخبر إنَّما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسندٍ إليه، وهذه الفائدة حاصلة بوجود الاسم ومرفوعه، سواء كان المرفوع فاعلًا أم نائب فاعل، فلم يحتج إلى خبر، لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولهذا خُطِّئَ مَنْ جَعَلَ خبر هذا الوصف محذوفًا؛ لأنَّ المبتدأ المحذوف خبره لا يَسْتَقِلُّ بالمعنى، ولا يَصِيْرُ كلامًا إلا بتقدير ذلك الخبر المحذوف، في حين أنَّ الكلام هنا في هذا التركيب كلامٌ تامٌّ بنفسه، فلو قدَّرْتَ له خبرًا لَزِمَ منه تقدير ما لا فائدة فيه[(٤)].

(١) ينظر: الكتاب، (٣٥/٢ و٤٥)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، (٣٣١/١)، والمساعد، (٢٠٦/١)، وهمع الهوامع، (٥/٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٢٥٠/١)، والتذييل والتكميل، (٢٧٠/٣)، وهمع الهوامع، (٥/٢).

(٣) شرح الكافية، (٢٥١/١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٢/١-٢٧٣)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٢٥١/١)، والتذييل والتكميل، (٢٧٠/٣).

٦- غَيْرُ مَأسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالْهَمِّ والحَزَن [١]: [من المديد]

وهو من التراكيب التي أَشْكَلَتْ على النحويين، وقد خَرَّجَه ابن الشجري، وتبعه ابن مالك، ونُسِبَ أيضًا إلى الزمخشري[٢]، على أنَّ (غيرًا) مبتدأ لا خبر له؛ لأنَّه أُضيف إليه اسم المفعول (مأسوف) المسنَد إلى الجار والمجرور، ويرتفع ما بعد مأسوف به؛ أي: إنَّ (على زمنٍ) في موضع رفع على أنَّها مفعول لم يُسمَّ فاعله، وجملة (ينقضي)في موضع صفة لـ(زمن)، وقد استغنى المبتدأ هنا عن الخبر كما استغنى (مضروب) عن الخبر في قولهم: (ما مضروب غلاماك)؛ لأنَّه في مقام (يُضرَبُ غلاماك)، والتقدير: (ما مَأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مصاحبًا للهمّ والحزن)، فـ(غير) هنا نافية وإنْ كانت اسمًا لها موضع من الإعراب، ولهذا جُعِلَتْ (غير) مبتدأ لا خبر لها، من حيث سدَّ الوصفُ (على زمنٍ) مسدَّ الخبر، فتَنَزَّلَ كلُّ واحد من هذه التراكيب مع المرفوع بمنزلة الجملة التامَّة؛ إذ تمَّ الكلام بمعنى الفعل، فسدَّ تمام الكلام وحصول الفائدة مسدَّ الخبر، ولا خبر في اللفظ، ومثل هذا التركيب أن تُسنِد اسم المفعول إلى الجار والمجرور، مثل: (أمحزونٌ على زيد) و(ما مأسوف على بكر) وفيه يسدُّ الجار والمجرور مسدَّ الاسم الذي يرتفع باسم المفعول، فلمّا كانت (غير) للمخالفة في الوصف، جَرَتْ مجرى حرف النفي (ما) وأُضيفَتْ إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار والمجرور، سدَّ ذلك مسدَّ الجملة[٣]، ولهذا أجاز النحويون تراكيب أخرى مشابهة، نحو (غير قائمٍ الزيدان)[٤] لمّا كان في معنى (ما قائمٌ الزيدان)، واستدلّوا لصحّة هذا بقول الشاعر: [من الخفيف]

غَيْرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللَّهْـ وَ ولا تَغْتَرِرْ بِعارِضِ سِلْمِ

(١) البيت منسوب إلى أبي نواس، وليس في ديوانه، ينظر: مغني اللبيب، (٤٦٦/٢)، وخزانة الأدب، (٣٤٥/١)، وشرح أبيات مغني اللبيب، (٣/٤).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري، (٤٨/١-٤٧)، وشرح التسهيل، (٢٧٥/١).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري، (٤٨/١-٤٧)، وتذكرة النحاة، (١٧١)، ومغني اللبيب، (٤٦٧/٢-٤٦٦).

(٤) ينظر: مغني اللبيب، (٦٣٣/٦-٦٣٢).

وقد طال تأمُّل ابن الحاجب في أماليه[(١)] هذا التركيب، وحاول ان يُخرّجَهُ تخريجًا منطقيًّا، فكان مضمون كلامه أنَّ (غير) لم تُسبق بعامل لفظيّ، ولهذا فهي إمّا أن تكون مبتدأً أو خبرًا، فإنْ جعلناها مبتدأً على أصلها غير نافية فهذا لا يصحُّ؛ لأنَّها حينئذٍ لا خبرَ لها؛ لأنَّ الخبر إمّا أن يكون ثابتًا أو محذوفًا، والخبر الثابت لا يستقيم؛ لأنَّه إمّا أن يكون الخبر هو (على زَمَنٍ) أو جملة (ينقضي) وكلاهما مفسدٌ للمعنى، كما أننا إن جعلْناه مبتدأً كان لزامًا علينا أن نقدِّر قبله موصوفًا، وحينئذٍ تكون (غير) متعلِّقة به من حيث المعنى، في حين أنَّها مرتبطة بـ(زمنٍ)، وإنْ قلنا أنَّ الخبر محذوف لم يستقم لأمرين:

أحدهما: أننا قاطعون بنفي الاحتياج إلى محذوف مقدَّر.

الآخر: أنَّه لا توجد قرينة تُشْعِرُ بالمحذوف، أو تدلُّ عليه [(٢)].

ثمَّ خَلَصَ بعد هذا إلى الرأي الأوَّل، وأنَّ (غير) هنا نافية بمعنى (لا)، أو (ما)، ثمَّ قال: "إنَّ إعرابه كإعراب (أقلُّ رَجُلٍ يقوْلُ ذلك)، وهو مبتدأ لا خبرَ له، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقِلَّة، كقولهم: (أقائمٌ الزيدان؟) فإنه بالإجماع مبتدأ، ولا مُقَدَّر محذوف، و(الزيدان) فاعل به ليس بخبر، فهذا مبتدأ لا خبرَ له في اللفظ، ولا في التقدير"[(٣)].

ونُسِبَ إلى ابن جني أنَّه قال: (غير) خبر مقدَّم، وقدَّرَ التركيب (زَمَنٌ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ غيرُ مأسوفٍ عليه)، ثم قدِّمتْ هي وما بعدها، ثمَّ حُذِفَ (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور، فأُتِيَ بالاسم الظاهر مكانه [(٤)]! قال أبو حيان: "وهذا التخريج بعيدٌ جدًّا مُتَكَلَّفٌ"[(٥)].

(١) - ينظر: أمالي ابن الحاجب، (٦٣٧/٢).

(٢) ينظر: نفسه، (٦٣٨/٢-٦٣٧)

(٣) نفسه، (٦٣٩/٢).

(٤) ينظر: مغني اللبيب، (٤٦٧/٢-٤٦٨).

(٥) التذييل والتكميل، (٢٧٨/٣).

٧- أَقَلُّ رَجُلٍ يَقولُ ذاكَ إلّا زَيْدٌ:

من التراكيب التي اختلف فيها النحويون، (أَقَلُّ رَجُلٍ يَقولُ ذاكَ إلّا زَيْدٌ) و(خَطِيْئَةُ يَوْمٍ لا أُصِيْدُ فيه) [١] قال رضي الدين الأستراباذي: "فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها"[٢].

ولـ(أقلَّ) استعمالان:

أحدهما: النفي العام، أي النفي المحض، فإذا أريد النفي المحض كانت (أقلّ) تحمل معنى (ما) النافية، فيكون التقدير: (ما رجل يقول ذلك إلا زيد) وتعني (ما أَحَدٌ يقولُ ذاك إلّا زَيْدٌ) [٣]؛ لأنَّ (رجل) نكرة، وفيه معنى العموم، وقد ذَكَرَ سيبويه ذلك عن يونس عن العرب، أنَّهم يجعلون (رجل) بمنزلة (مَنْ) في التنكير والعموم.

الآخر: ضد الكثرة، فتقديره (ما يقول ذلك كثيرٌ إلا زيدٌ)، وأكثر ما يُستعمَل (أقلّ) في النفي [٤].

فـ(أَقَلُّ) و(خَطِيْئَةُ) في التركيبين السالفين مبتدآن، قال سيبويه: "فصارتْ هذه الأحرف ترتفع بالابتداء، كارتفاع (عبدُ الله) وصار ما بعدها مبنيًّا عليها"[٥]، و(رجل) مضافة إليه، وجملة (يقول ذاك) في محلِّ جرٍّ صفة لـ(رجل)، وعليه فقد ذَهَبَ الأخفش[٦]، وأبو علي الفارسيّ في أحد قوليه[٧]، وابن جني[٨]، إلى أنَّ المبتدأ في هذين التركيبين ونحوهما مبتدأٌ لا خبرَ له، وقد استغنى عن الخبر إمّا لأنَّه شابه حرف النفي، أو

(١) ينظر: الكتاب، (٨٤/١)، و(٣١٤/٢)، والمقتضب، (٤٠٥/٤-٤٠٤)، والأصول في النحو، (١٧٠/٢) و(٢٩٧/١-٢٩٦)، والخصائص، (١٢٤/٢).

(٢) شرح الكافية، (٢٥٢/١).

(٣) ينظر: السيرافي في حاشية الكتاب، (٣١٤/٢).

(٤) ينظر: المقتضب، (٤٠٤/٤).

(٥) الكتاب، (٨٤/١).

(٦) ينظر: الأصول في النحو، (١٧٠/٢).

(٧) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، (١٠٧-١٠٥).

(٨) ينظر: الخصائص، (١٢٤/٢).

لما فيها من معنى الفعل؛ لأنَّ معنى (أقَلُّ رَجُلٍ يَقولُ ذاكَ إلّا زَيْدٌ) قلَّ رَجُلٍ يَقولُ ذاكَ إلّا زَيْدٌ، ومعنى (خَطيْئةُ يَوْمٍ لا أُصِيْدُ فيه) يُخطئ يومٌ لا أصيدُ فيه[١].

وقد استغنى المبتدأ بصفة المضاف إليه عن الخبر فصار (أقلُّ) مبتدأ لا خبر له، كما أنَّ قلَّما في قولهم (قَلَّما وِصالٌ على طُوْلِ الصّدودِ يَدوم) غير مُسنَدٍ إلى فاعل لما فيه من معنى النفي، فكما صار (قَلَّما) غير مسند إلى فاعل كذلك (أقلّ) غير مسند إليه خبر[٢].

وإنَّما لم تُجعَل جملة (يقول ذاك) خبرًا للمبتدأ (أقلّ)؛ لأنَّها من تتمَّة المضاف إليه، وصفته، فهي جارية عليه في التثنية، والجمع، والتأنيث، فيقال: (أقلُّ امرأةٍ تقولُ ذاك، وأقلُّ امرأتينِ تقولانِ ذاك، وأقلُّ رجالٍ يقولون ذاك)، ومثله التركيب الآخر (خَطيْئةُ يَوْمٍ لا أُصِيْدُ فيه) فجملة (لا أصيدُ فيه) صفة لـ(يوم)؛ لأنَّ الضمير يعود على (يوم) لا على (خطيْئة)[٣]، ومما يدلُّ على أنَّ الجملة صفة للمضاف إليه لا خبر للمبتدأ أنَّهم يقولون: (أقلُّ مَنْ يقول ذلك إلا زيدٌ) و(مَنْ) نكرة لا بدَّ لها من وصف، فالجملة صفة لـ(مَنْ)، و(أقلُّ رجلٍ يقول) بمعنى (أقلَّ مَنْ يقول) فالجملة إذن وصف للنكرة (رجل) كما كانت وصفًا لـ (مَنْ)[٤].

وعلى هذا كان القياس في هذه التراكيب أن يكون ما جرى بعد المبتدأ من الكلام قد سدَّ مسدَّ الخبر، فتُحمَل هذه التراكيب على المعنى، فلم يُحتجْ إلى إضمار خبر، كما لم يُحتجْ إلى إضمار خبر في نحو: (أذاهبٌ أخواك)[٥].

(١) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٢٥٢/١).

(٢) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، (١٠٧-١٠٥).

(٣) ينظر: الأصول في النحو، (١٧٠/٢)، وإيضاح الشعر، (١٠٧-١٠٥)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٧٤١/١-٧٣٨).

(٤) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٧٤١/١).

(٥) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، (١١١)، وينظر كلام الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب (٤٠٥/٤).

ولأبي علي الفارسيّ قولٌ آخر، وهو أنَّ الخبر محذوف وجوبًا كما حُذِفَ الخبر بعد لولا [١]، واعترضه الرضيّ بأنَّه لا معنى لقولنا: (أقَلُّ رَجُلٍ يَقولُ ذاكَ إلّا زَيْدٌ مَوْجودٌ)، كما لا معنى لقولك: (أقائمٌ الزيدانِ مَوجودٌ) [٢].

وأمَّا (زَيْدٌ) في (أقَلُّ رَجُلٍ يَقولُ ذاكَ إلّا زَيْدٌ) ففيه، النصب على الاستثناء، والبَدَل إمَّا من ضمير (يقول)، وإمَّا من محلّ (رجل) على المعنى؛ لأنَّ معناه (ما رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ)، ولا يصح إبدال (زيد) من (رجل)؛ لأنَّ البدل على نيّة المبدل منه؛ لأنَّ (أقلَّ) يكون في التقدير مضافًا إلى ذلك البدل الذي هو مُثْبَتٌ، وهو لا يضاف إلّا إلى ما نُفي الحكم عنه [٣]، ولا يصحُّ أيضًا إبدال (زيد) من لفظ (أقلّ)؛ لأنَّنا إنْ فعلْنا ذلك فقد اطرحناه في التقدير [٤].

٨- حَسْبُك يَنَمِ النَّاسُ:

ومما اختلفوا فيه قول العرب (حَسْبُك يَنَمِ النَّاسُ)[٥]، وقد ذَهَبَ جماعةٌ منهم الأخفش[٦]، والأعلم الشنتمريّ[٧]، وأبو بكر بن طاهر[٨]، إلى أنَّ (حَسْبُك) مبتدأ لا خبرَ له؛ لأنَّ القائل لن يقول (حَسْبُك) إلّا بعد قول قالَه المخاطَب، أو بعد فعْلٍ فَعَلَه، ومعناه يكفيك ما فَعَلْتَ، أو ما قُلْتَ، أي كافيك، فقد استغنيْتَ عن الخبر بما شاهدْتَه من فِعْلِه،[٩] ومن جهة أخرى فإنَّ هذا الاسم (حَسْبُك) قد تضمَّنَ معنى الأمر، حتى إنهم جزموا به الفعل (يَنَمْ)، قال سيبويه: "هذا باب الحروف التي تنزَّل بمنزلة الأمر والنهي؛

(١) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، (١٠٧-١٠٥).
(٢) ينظر: شرح الكافية، (٧٤٠/١).
(٣) ينظر: حاشية عضيمة على المقتضب، (٤٠٥/٤).
(٤) ينظر: تعليق السيرافي في حاشية الكتاب، (٣١٤/٢).
(٥) ينظر: الكتاب، (١٠٠/٣).
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب، (١٠٩٢/٣).
(٧) ينظر: المساعد، (٩٨/٣)، وموصل النبيل، (١٥٠٩).
(٨) ينظر: التذييل والتكميل، (٢٨٦/٣)، وهمع الهوامع، (٤٤/٢).
(٩) ينظر: الأصول في النحو، (٣٦/٢).

لأنَّ فيها معنى الأمر والنهي، فمن تلك الحروف (حَسْبُك)..."[١] ومعناه (اكْفُفْ) أو (اكْتَفِ)، فلمّا دَخَلَها معنى الفعل استغْنَتْ عن الخبر، كما تستغني أفعال الأمر، فتقول: (حَسْبُك يَنَمِ النَّاسُ) كما تقول: (اكْفُفْ يَنَمِ النَّاسُ)[٢]، والعرب قد تُضمِّنُ الأسماءَ والأفعالَ المضارعة معنى الأمر، وفي التنزيل: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [الصَّفّ١٠-١١] فيغفر مجزوم لأنَّه جواب لـ(تُؤْمِنُونَ) لكونه متضمِّنًا معنى (آمِنُوا)[٣]. ومثل هذا التركيب -أيضًا- قولهم: (حَسْبُكَ دِرهمانِ) فقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ (حسبك) مبتدأ، و(درهمان) معموله، وتقديره (ليكفك درهمان) ولا خبر له؛ لأنَّه في معنى الأمر[٤].

وذَهَبَ آخرون إلى أنَّ الخبر محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، والتقدير: (حَسْبُك السّكُوْتُ يَنَمِ النَّاسُ) أو (حَسْبُك الحَدِيْثُ يَنَمِ النَّاسُ)[٥]، واعترضَ هؤلاء على القول بألّا وجود للخبر بأنَّ (حَسْبُك) وحده يتم به الكلام، وكلامٌ تامٌّ من جزء واحد غير موجود[٦]، ويمكن الاعتراض على اعتراضهم بأنَّه إذا تمَّ المعنى بتمام الكلام فلا حاجة للتقدير، وهناك تراكيب أخرى غير هذا تمَّ الكلام، وتمَّ المعنى قبل تمام الإسناد وحَكَمَ النحويون فيها بسقوط الخبر وعدم تقديره.

٩- **﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾:**

من التراكيب المختلف فيها تركيب الجملة الاستفهاميّة التي يُقصَد بها التسوية، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠] فمن النحويين من جَعَلَ (سَوَاءٌ) خبرًا واجب التقديم، وذلك لأنَّ المعنى (سَوَاءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه) فلو

(١) الكتاب، (١٠٠/٣)، وينظر أيضًا (١٢٩/٣).

(٢) ينظر: الأصول في النحو، (٣٦/٢)، وشرح الجمل، لابن خروف، (٨٥٩/٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٤١/٤).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب، (٢٢٩٩/٥).

(٥) ينظر: المساعد، (٩٨/٣)، وتمهيد القواعد، (٤٢٣٨/٨).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد، (٤٢٣٨/٨).

قُدِّمَ (أَأَنذَرْتَهُمْ) لتوهَّمَ السامع أنَّ المُتكلِّم مُستفهِمٌ حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر سواء[١]، في حين رأى آخرون جواز الابتداء والخبر في (سَوَاء) فيجوز عدّ (سواء) مبتدأ وخبره الجملة الاستفهامية بعده، ويصحّ أيضًا عدّ (سواء خبرًا مقدَّمًا) والجملة مبتدأ؛ لأنَّها مؤولة بمفرد؛ أي: (الإنذارُ وعدمُه سواءٌ)[٢].

وللسهيليّ رأي مغاير لغيره من النحويين[٣]، وتابَعَه فيه العكبري[٤]؛ إذ رأى أنَّ العرب تنطق (سواء) مقرونًا بالضمير، مثل (عليّ، وعليهم) فوَجَبَ البحث عن مقصدهم في هذا الربط، قال: ويبدو أنَّهم يقصدون (التساوي في عدم المبالاة بقيام أو قعود) فلو أراد المتحدِّث المساواة بين أمرين في عدم المبالاة قال: (سَواءٌ عليّ أفَعَلَ أم لم يفعل)، كما يقول: (لا أبالي أفَعَلَ أم لم يفعل)؛ لأنَّ المبالاة من المعاني القريبة من أفعال القلوب، ومعلوم أنَّ أفعال القلوب قد تُلغى إنْ جاءت بعدها جملة استفهاميّة نحو: (لا أدري أقامَ زيدٌ أم قعد)، ولكنَّ هذه الأفعال لا تُلغى حتى يذكَر فاعلها في اللفظ أو في المعنى، فتكون الجملة الاستفهامية في محل المفعول، فإذا ثَبَتَ هذا، فـ(سَواءٌ) مبتدأ لا خبر له؛ لأنَّ الضمير المجرور في (عليّ) أو (عليهم) فاعل في المعنى وإنْ كان مجرورًا في اللفظ، فهو فاعل في المعنى المتضمَّن في مقصود الكلام، فإذا قيل: (سواء عليّ) فهو في معنى الفعل، وكأنَّه قيل: (لا أبالي) و(أبالي) فيه ضمير الفاعل، فكذلك (سواء) فالفاعل هو الضمير المتصل بـ(سواء) الذي دخل عليه حرف الجرّ، فقولهم: (سَواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدتَ) فكأنهم قالوا: (لا أدري أقمتَ أم قعدتَ) فصارت الجملة الاستفهاميّة في محلّ نصب في معنى المفعول به، فصار ما قبلها في الحقيقة حَدَث من حيث المعنى، أو فعل من حيث المعنى، يعمل فيها، ولولا وجود الضمير في (عليّ) ما صحّ هذا المعنى، ولا عمل في الجملة

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري، (٤٠٦/١)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٣٠١/١).

(٢) ينظر: المقتضب، (٢٨٧/٣)، ومعاني القرآن وإعرابه، (٧٧/١)، والحجة للقراء السبعة، (٢٦٨/١)، والدر المصون، (١٠٥/١).

(٣) ينظر: نتائج الفكر، (٣٣٢-٣٣٠).

(٤) ينظر: التبيان، (٢١).

الاستفهاميّة بعده، كما كان المجرور في (له صوتٌ صوتَ غراب) بمنزلة الفاعل، حتى إنه نصب (صوتَ غراب)[١].

قال العكبريّ: "و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) جملة في موضع الفاعل، وسدَّت هذه الجملة مسدَّ الخبر، والتقدير: يستوي عندهم الإنذار وتركه، وهو كلام محمول على المعنى"[٢]، قال أبو حيّان: "وللسهيليّ فيه مذهبٌ غريب، وهو أنَّ الجملة في موضع المفعول، وسواء مبتدأ لا خبرَ له"[٣].

ويبدو واضحًا أنَّ مذهب السهيليّ مذهب مُراعى في المعنى، دون الصناعة النحوية، ولهذا وَصَفَه أبو حيّان بالغريب، وهو مذهب مبنيٌّ على القياس، فقد قاس السهيليّ هذا التركيب على غيره من التراكيب التي قدِّر فيها معنى الفعل، ومن ثمَّ جُعِلَ المبتدأ لا خبر له[٤].

١٠- لَيْتَ شِعْرِي...:

التزمَتْ العرب حَذْف خبر ليت في نحو: (لَيْتَ شِعْرِي) مردَفًا باستفهام، كقولنا: (لَيْتَ شِعْرِي أتأتيني أم لا؟)، والتقدير: (لَيْتَ شِعْرِي بِكَذا ثابِتٌ أو موجودٌ أو واقِعٌ) [٥]؛ لأنَّ (شعري) مصدر حُذِفَتْ منه التاء [٦]، والجملة الاستفهاميّة بعدها في موضع نصب بالمصدر.

(١) ينظر: نتائج الفكر، (٣٣٢-٣٣٠)، وينظر أيضًا: شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، (٣٧١/١).

(٢) التبيان، (٢١).

(٣) ارتشاف الضرب، (١١٠٧/٣)، وينظر: التذييل والتكميل، (٣٤٨/٣)، وهمع الهوامع، (٣٦/٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل، (٢٥٢/٣-٢٥١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (١٦/٢)، وموصل النبيل، (٣٣٦).

(٦) قال خالد الأزهري في موصل النبيل (٣٣٦): "وشعري مصدر حُذفتْ منه التاء، والأصل (شِعْرَةٌ) كـ(دِرْيَةٌ) قال سيبويه حذفوا منه الهاء، كما حذفوها في قولهم: ذهب بعُذرها، وهو أبو عذرها، والأصل بعذرتها" وينظر أيضًا: الكتاب، (٤٤/٤).

وقد اختلَفَتْ نظرة النحويين إلى هذا التركيب، فاختار المبرد، والزجاج -وهو ظاهر كلام سيبويه- أنَّ الجملة الاستفهاميّة في موضع رفع خبر ليت [(١)].

وقيل: (شِعْرِي) بمعنى معرفتي، والمعنى: ليت علمي بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصلٌ، والاستفهام معمول للمصدر (شِعْرِي).

وقيل: بل الجملة الاستفهاميّة سدَّتْ مسدَّ الخبر، واعتُرِضَ على هذا بأنَّ محلَّ خبر (شِعْرِي) الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله، فمحلُّ خبر المصدر بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في موضع الخبر؟ [(٢)] بل هو خبر وَجَب حَذْفُه بلا سادّ مسدَّه؛ لكثرة الاستعمال.

قال أبو حيّان: هذا التركيب مراعى فيه المعنى لا اللفظ، ومعناه: ليتني أشعر بكذا، كما راعى النحويون المعنى في قولهم: (سَواءٌ عليّ أقَمْتَ أم قَعَدْتَ؟) راعوا قيامك وقعودك [(٣)].

١١- أَلَا غُلامَيْنِ؟:

ومما اختلفوا فيه تركيب (لا) النافية للجنس مع همزة الاستفهام (أَلَا)، فقد ذكروا أنها حينئذٍ تفيد معاني مختلفة، ومنها معنى التمنّي، كقول الشاعر [(٤)]: [من البسيط]

ألا سَبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَهَا ألاَ سَبِيلَ إلى نَصْر بن حَجَّاجِ

وذكروا أنَّ عملها في الاسم يبقى كما هو قبل دخول معنى التمنّي، قال سيبويه: "واعلم أنَّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي عَمِلَتْ فيما بعدها

(١) ينظر: الكتاب، (٢٣٦/١)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (١٣٠٠/٢-١٣٠١)، والتذييل والتكميل، (٥٦/٥-٥٨)، وتعليق الفرائد، (٢٦/٤).

(٢) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (١٣٠١/٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، (١٢٥١/٣).

(٤) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٨٣٦/١).

فنَصَبَته"[١]، ومثالها قولهم: (أَلَا غلامَيْنِ، وأَلَا ماءَ أشربه، وأَلَا ماءَ وعَسَلًا، وأَلَا ماءَ باردًا)[٢].

فهذا التركيب قال فيه الخليل، وسيبويه، والجرميّ، وأكثر النحويين[٣] أنَّ (لا) هنا لا خبر لها في اللفظ، ولا في التقدير، قال سيبويه: "ومَنْ قال: (لا غلامَ أفضلُ منك) لم يقل في: (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلّا النصب؛ لأنَّه دخل فيه معنى التمنّي، وصار مستغنيًا عن الخبر، كاستغناء (اللهم غلامًا)، ومعناه: (اللهمّ هبْ لي غلامًا)"[٤]، وعلى هذا فإذا قيل: (ألا رجلَ أفضلَ من زيد) فـ(أفضلَ) منصوبة لا مرفوعة؛ لأنَّه إنّما رُفِع (أفضلُ) لوجود معنى الابتداء، فلمّا زال ذلك المعنى بدخول معنى التمنّي صار (أفضلَ) منصوبًا وصار صفة؛ لانتقاض معنى الابتداء[٥].

إنَّ دخول معنى التمنّي يجعل (لا) مستغنية عن الخبر؛ إذ إنّه بدخول هذا المعنى يزول الابتداء عن موضع (لا) واسمها، ومثَّلوا لذلك بأنَّ قولنا: (إنَّ زيدًا في الدار وعمرٌو) فقد حُمِلَ (عمرٌو) على موضع (إنَّ) واسمها، فإنْ قيل: (ليت زيدًا في الدار وعمرًا) لم يُحمَل (عمرًا) على الموضع؛ لأنَّه لا ابتداء هنا؛ لأنَّ (ليت) تدخل لمعنى التمنّي لا الابتداء، وكذلك هنا، فقد كان يقال قبل دخول معنى التمنّي (لا رجلَ أفضلُ منك) فمحلُّ (لا رجلَ) الابتداء، و(أفضل) خبر عنه، لكن بدخول معنى التمنّي لم يعد الموضع موضع رفع.

فإذا كان معنى (ألَا) هو التمنّي فيصير اسمها في معنى المفعول، فقولنا: (ألا غلامَ) بمعنى (أتمنى غلامًا)، فلا تحتاج إلى خبر، لا ظاهر، ولا مُقدَّر، فهو كقولنا: (اللهم غلامًا) أي هبْ لي غلامًا[٦]. ورجّح وهذا القول ابن عصفور سماعًا وقياسًا: فأمّا السماع فإنَّه -

(١) الكتاب، (٣٠٧/٢).

(٢) ينظر: الكتاب، (٣٠٧/٢)، والمقتضب، (٣٨٢/٤-٣٨٣).

(٣) ينظر: المقتضب، (٣٨٢/٤-٣٨٣)، والأصول في النحو، (٣٩٧/١)، وشرح المفصَّل، لابن يعيش، (٤٨/٧-٤٩)، وشرح الجمل، لابن عصفور، (٢٧٩/٢-٢٨٠).

(٤) الكتاب، (٣٠٩/٢).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، (١١٠).

(٦) ينظر: المقتضب، (٣٨٢/٤-٣٨٣)، والأصول في النحو، (٣٩٧/١)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٨٣٧/١).

بحسب المسموع- لم يَسمَع (ألَا رجلَ أفضلُ من زيد) برفع (أفضل)، فلو كان لها خبر مرفوع لَسُمِعَ، ولو في بعض المواضع، وأمّا القياس "فإنَّ الهمزة لا تخلو أنْ تُقدِّرها داخلة على (لا) وحدها، أو على الجملة، فإنْ قدَّرْتها داخلة على الجملة لم يجز ذلك؛ لأنّا لم نجد جملة يدخلها بجملتها معنى التمنّي، وقد وجدنا من الحروف ما له معنى، فإذا رُكِّبَ كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب، نحو: (هلَّا) و(لولا)، وإنْ قدَّرْتها داخلة على (لا) وحدها وجدْتَ فيها معنى التمنّي لم تحتج إلى خبر"[(١)].

وذَهَبَ المازنيّ [(٢)] ونُسِبَ إلى المبرّد [(٣)] إلى أنَّ لها خبرًا ظاهرًا، أو مقدَّرًا، بدليل أنَّ المعنى قد يدخل ولا يتغيّر اللفظ، مثل قولهم: (غَفَرَ اللهُ لفلان)، ومعناه الدعاء ولفظه لفظ الخبر، وكذا قولهم: (عَلِمَ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ) لفظه لفظ الخبر، ومعناه القَسَم [(٤)].

ويبدو لنا أن مذهب سيبويه أرجح بدلالة تمام الكلام وعدم الاحتياج إلى تقدير شيء يكمل الملفوظ، فأمّا استدلال المازنيّ فالتركيبان مختلفان؛ إذ إنَّ معنى التمنّي في (لا) في هذا التركيب معنى طارئ طرأ بدخول همزة الاستفهام، فتغيَّر التركيب وتغيَّر المعنى، فالزيادة في المبنى زيادة في المعنى، بخلاف (غفر الله لفلان) فإنَّ الدعاء يُفهَم من التركيب نفسه، ومن المعنى اللغويّ للألفاظ عند ائتلافها، ومثله معنى القَسَم في التركيب الآخر.

١٢- لا نَوْلُكَ أَنْ تفعل:

من التراكيب التي رأى بعض النحويين أنها لا خبر لها قول العرب: (لا نَوْلُكَ أَنْ تفعل)[(٥)]، والنَوْل: مأخوذ من التنويل، والنوال، وهو العطيّة، فـ (لا نَوْلُك) أي: ليس هذا عطاءك، ولا خُلُقَك، ولا يليق بك[(٦)]، فكأنَّ المعنى أَقْصِرْ فلا ينبغي لك[(٧)].

(١) شرح الجمل، (٢/٢٨٠-٢٧٩).

(٢) ينظر: المقتضب، (٤/٣٨٢)، والأصول في النحو، (١/٣٩٧).

(٣) ينظر: شرح المفصَّل، (٧/٤٩)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (١/٨٣٦).

(٤) ينظر: المقتضب، (٤/٣٨٣).

(٥) ينظر: الكتاب، (٢/٣٠٢)، و(٤/٢٣٢).

(٦) ينظر: المقتصد شرح الإيضاح، (٢/٨١٩)، والتذييل والتكميل، (٥/٢٨٥)

(٧) ينظر: الكتاب، (٤/٢٣٢)، وأمالي ابن الشجري، (١/٣٦٢) و(٢/٣٥١)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٢/٦٦).

قال ابن هشام الخضراوي [١] ووافقه ناظر الجيش [٢]: (نَوْلُك) مبتدأ، لا خبر له، و(أن تفعل) فاعل به سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنَّه في معنى الفعل، فـ (لا نَوْلُكَ) أوقعوه موقع (لا ينبغي لك)، فهو نظير (أقائم الزيدان)، وهذا التفكير النحويّ واستعمال القياس من ابن هشام لم يوافقه عليه النحويون الذين أعربوا (أن تفعل) خبرًا للمبتدأ، وليس مرفوعًا سدَّ مسدَّ الخبر [٣].

١٣- أوَّلُ ما أقولُ إني أَحْمدُ الله:

في هذا التركيب أجاز النحويّون كَسْر همزة (إنَّ) وفتحها، فإذا قدِّرَتْ (إنَّ) ومعمولاها بمصدر فُتِحَتْ الهمزة، و(ما) مصدريّة، و(إنَّ) ومعمولاها خبر المبتدأ، والتقدير: (أوَّل قولي حَمْدُ الله) وقدَّره سيبويه (أوَّلُ ما أقولُ الحمدُ لله)[٤]، وهذا لا إشكال فيه، فإنْ كُسِرَتْ الهمزة فـ(ما) موصولة، وجملة (إني أَحْمدُ الله) خبر على الحكاية[٥]، كما يقالُ: (أوَّلُ ما أقرأُ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾)، والتقدير: (أوَّلُ الألفاظ التي أتكلَّم بها إني أحمدُ الله)[٦]، هكذا فَسَّرَ النحويون هذا التركيب[٧] إلّا أبا عليّ الفارسيّ فقد تأوَّلَه تأويلًا آخر، فقد جَعَلَ جملة (إني أَحْمدُ الله) في محلِّ نصب مقول القول للفعل (أقولُ)، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: (ثابتٌ أو موجودٌ) فصار التقدير: (أوَّلُ قولي إني أحمدُ الله ثابتٌ)[٨].

وقد اعترَضَ كثير من النحويّين على تأويل أبي عليّ؛ لأنَّ هذا فيه تغييرٌ للمعنى، فالكلام تامٌّ دون هذا التقدير، قال ابن الطراوة: إنَّ تقدير (أوَّلُ قولي إني أحمدُ الله ثابتٌ) يعني أنَّ أوَّلَه ثابتٌ، ولكنَّه يعني -أيضًا- أنَّ آخره ليس كذلك، فلا فائدة في

(١) ينظر: التذييل والتكميل، (٨٥/٥)، والمساعد، (٣٤٦/١).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد، (١٤٤٥/٣).

(٣) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (١١٢/٢-١١١).

(٤) ينظر: الكتاب، (١٤٣/٣)، وشرح الجمل، لابن عصفور، (٤٦٤/١)، والتذييل والتكميل، (٧٨/٥).

(٥) ينظر: الكتاب، (١٤٣/٣).

(٦) ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش، (٦١/٨)، وشرح الجمل، لابن عصفور، (٤٦٥/١)، والتذييل والتكميل، (٧٩/٥).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل، (٧٩/٥).

(٨) ينظر: الإيضاح العضدي، (١٣٠-١٣١)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، (٣٦٧).

اختصاص الأوّليّة بالثبوت، وهذا لا يمكن يكون مقصودًا[١]، وقال ابن الحاجب: إنَّ هذا التركيب (إني أحمدُ الله) يشمل ثلاث كلمات، فأوَّلُها باعتبار الكلمات هي (إني)، وباعتبار الحروف الهمزة، فيكون التقدير بحسب هذا هو (أوَّلُ تلفّظي بـ(إني) أو بالهمزة ثابتٌ)، وهذا فاسدٌ لم يُقصَد، ولو قُصِد لم يكن له معنى[٢].

وقد حاول بعض النحويين التماس العذر لأبي عليّ، فقال بعضهم: ليس مذهب أبي عليّ أنَّ هذا المبتدأ له خبر محذوف، بل هو من قبيل المبتدآت التي لا أخبار لها، وقد سدَّ الطول فيها مسدَّ الخبر، وأغنى عنه في اللفظ والمعنى، كقولهم: (أقائمٌ الزيدان)، ولكنَّ هذا التأويل بعيد؛ لأنَّ الفارسيّ قد صَرَّحَ بحَذْف الخبر، وقدَّره بـ(ثابت أو موجود) [٣].

وقال بعضهم: الخبر عند الفارسيّ محذوف، ولكنَّه ليس هو (ثابت، ولا موجود) بل هو خبر لا يمكن تقديره! فلمّا لم يمكن تقديره استعمل أبو عليّ لفظ (ثابت أو موجود) وإنْ لم يكن هذا اللفظ هو الخبر ليُبيّن أنَّ هناك خبرًا محذوفًا، ولكنَّ هذا القول أكثر ضَعْفًا من قول أبي عليّ، فقد ادّعى صاحبه أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره، وهذا خطأ؛ لأنَّه لا يُحذف شيء إلّا إذا كان معلومًا مفهومًا، ولو بَرَزَ هذا المحذوف لكان المعنى صحيحًا وإنْ كانت العرب قد التزمت إضماره؛ لأمر لفظيّ كأن يسدَّ مسدَّه لفظٌ آخر، وأمّا أن نجعَلَه محذوفًا لا يمكن تقديره؛ لأنَّه يُفسد المعنى فشيءٌ لا يُتصوَّر [٤].

ويبدو لنا أنَّ هذا التركيب ليس من التراكيب المستعملة في خطابات الناس في سعة الكلام، ولكنَّه تركيب يُستعمَل في سياق الخطابة، فهو تركيب تقريريّ أوّليّ قبل الدخول في المقصود، والنظر لهذا التركيب من هذه الزاوية يجعلنا نرى قول أبي عليّ الفارسيّ بمنظار مختلف، ولعلّ هذا هو الذي لمحَه ابن عصفور فقال: يريد أبو عليّ أنَّ قوله: إني

(١) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور، (٤٦٥/١)، والتذييل والتكميل، (٨٠/٥)، ومغني اللبيب، (١٨٠/٥).

(٢) ينظر: الإيضاح شرح المفصَّل، (١٦٥/٢-١٦٦)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (١٢٥١/٢).

(٣) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور، (٤٦٦/١).

(٤) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور، (٤٦٦/١)..

أحمد الله قد ثبت واستقر من القائل قبل نطقه بهذا اللفظ، فكأنَّه قال: (ليس قولي الآن إني أحمد الله بأوَّل حمدٍ حَمدتُه، بل قولي: إني أحمد الله قد تقدَّم قبل هذا، فهو لا يريد هذا اللفظ المنطوق به الآن، وإنّما يريد جنس الألفاظ التي يُحمَد بها الله سبحانه وتعالى[١].

١٤- رُبَّ رَجُلٍ كريمٍ قابلْتُه:

ذَهَبَ البصريّون إلى أنَّ (رُبَّ) حرف جرّ؛ لخلوّها من علامات الأسماء اللفظيّة والمعنويّة، ومساواتها الحروف في أنَّ معناها في غيرها [٢]، في حين اختار الكوفيّون [٣]، ووافقهم ابن الطراوة، أنَّها اسم يُحكَم على موضعها بالإعراب، فهي في التقليل نظير (كم) في التكثير، وقد سُمِع عن العرب (رُبَّ رجلٍ ظريفٌ) برفع (ظريف) على أنَّه خبر رُبَّ، وسُمِع عن العرب أيضًا قولهم: (رُبَّ قَتْلٍ عارُ).

وقد دار بين القوم نقاش طويل عرضتْ له كتب الخلاف[٤]، وعَرَضَتْه كتب النحو الأخرى[٥]، غير أنَّنا نقف عند اختيار رضي الدين الأستراباذي في شرح الكافية، فقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش بأنَّها اسم؛ لأنَّ معنى (رُبَّ رجلٍ) في أصل الوضع (قليل من هذا الجنس)[٦] كما أنَّ معنى (كم رجل) كثير من هذا الجنس، وبما أنَّها اسم فلا بدَّ أن يكون لها موضعٌ من الإعراب، فقرَّرَ الرضي أنَّها في موضع رفع أبدًا على أنَّها مبتدأ لا خبر له؛ لأنَّها تشبه التركيب الآخر (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ) فإنَّهما يتناسبان بما في (رُبَّ) من معنى القلّة[٧]، ويبدو لنا أنَّ هذا التفكير قديم، فقد ذَكَر الرضي في موضع آخر من

(١) ينظر: نفسه، (٤٦٦/١-٤٦٧).

(٢) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٢٧/٨)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (١٧٥/٣)، ومغني اللبيب، (٣١٩/٢).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (٣١٩)، وشرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٣١٩/٢)، وتذكرة النحاة، (٣٦٦)، والجنى الداني، (٤٣٩).

(٤) ينظر: الإنصاف، (٣١٩)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، (١٤٤).

(٥) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٢٧/٨)، وارتشاف الضرب، (١٧٣٧/٤).

(٦) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (١١٧٧/٢).

(٧) ينظر: نفسه.

شرح الكافية أنَّ هذا القول قد قاله أبو عمرو بن العلاء[١]، بما يعني أنَّ الحكم بغياب طرف الإسناد موجود في أصول التفكير النحويّ عند العلماء منذ أيّام أبي عمرو، وأنَّ الرضي موافق له، ومختار لرأيه.

١٥- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾:

من المواضع التي اختلفوا فيها موضع (أنَّ) ومعمولها بعد (لو) الامتناعيّة، وقد جاءت (أنَّ) بعد لو كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٥] وفي مثل هذا التركيب ذَهَبَ جمهور النحويّين إلى أنَّ موضع (أنَّ) ومعمولها رَفْعٌ على الابتداء[٢]، ثم اختلفوا في تقدير الخبر، فاختار بعض النحويين أنَّه لا خبرَ لهذا المبتدأ وقالوا: إنَّه لا يحتاج إلى خبر لانتظام المخبَر والمخبَر عنه بعد (لو)؛ أي: لاشتمال صلتها على طَرَفَي الإسناد، المسنَد والمسنَد إليه، ونُسِبَ هذا القول إلى سيبويه ولغيره من البصريين[٣].

وقيل: بل الخبر محذوف، وتقديره (ثابت) [٤]، وقيل: بل يرفع الموضع على الفاعليّة بفعل مضمَر مقدَّر، وهو قول الكوفيين، والمبرد، والزّجاج [٥].

١٦- موضع أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال لها وضع خاص، فهي ليست كالأفعال من كل الوجوه، ولا كالأسماء من كل الوجوه[٦]، ولكنها في الجملة أسماء، ولأنّها كذلك فقد اختلف النحويّون: أَلَها موضع من الإعراب أم لا؟ فقيل: لا موضع لها، وقيل: في محلِّ نصب[٧]، وذهب بعض

(١) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٢٥٣/١).

(٢) ينظر: الكتاب، (١٢١/٣) و(١٤٠/٣-١٣٩)، وشرح الجمل، لابن عصفور، (٤٤١/٢-٤٤٠)، وارتشاف الضرب، (١٩٠٠/٤)، والجنى الداني، (٢٩٧)، ومغني اللبيب، (٤٢٥/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح، (٢٥٩/٢).

(٣) ينظر: الجنى الداني، (٢٨٠)، ومغني اللبيب، (٤٢٥/٣)، والمساعد، (٢٥٩/٢).

(٤) ينظر: الجنى الداني، (٢٨٠)، ومغني اللبيب، (٤٢٥/٣)، والمساعد، (٢٥٩/٢).

(٥) ينظر: المقتضب، (٧٧/٣)، وارتشاف الضرب، (١٢٥٧/٣).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد، (٣٨٣٦/٩).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب، (٢٣١١/٥).

النحويين إلى أنها في موضع رفع على الابتداء، ولكنها لا خبر لها[١]؛ لأنَّ الضمير المستكنّ فيها أغنى عن الخبر، وممن اختار هذا ابن الحاجب، قال: والجملة وإنْ كانت من مبتدأ وفاعل مُستغنى عن الخبر فيها، كما استُغنيَ عن الخبر في (أقائم الزيدان)، فقد استُغني عن الخبر بالفاعل؛ لوجود المنسوب والمنسوب إليه[٢]، ويبدو لنا أنَّ هذا تفكير منطقيّ، فهذه الكلمات عندهم (أسماء)، وقد جاءت في بدء التركيب، وهي كذلك أسماءٌ مجرَّدة عن العوامل اللفظية، فوجب أن يُحكَم لها بالابتداء، ويبقى الإشكال بغياب الخبر، لكنَّهم قاسوا هذا التركيب على (أقائمٌ الزيدان) فجعلوا الفاعل مغنيًا عن الخبر، وجعلوا المبتدأ لا خبر له[٣]. وقد اعترض الرضي الأستراباذي على اختيار ابن الحاجب؛ لأنَّ القياس هنا قياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنَّ (قائم) وإنْ شابَهَ الفعل ففيه معنى الاسميّة؛ أي: (ذو قيام)، فصحَّ كونه مبتدأ، بخلاف اسم الفعل فإنَّه لا معنى للاسميّة فيه، ولا اعتبار باللفظ[٤].

١٧- موضع أسماء الشرط:

لقد قسَّمَ النحويون أدوات الشرط إلى أسماء وحروف[٥]، وكان من نتيجة ذلك أنَّ هذه الكلمات بما أنَّها أسماء فلا بدَّ أن يكون لها موضعٌ إعرابي، وقد بدأ الاهتمام بالموضع الإعرابي لأدوات الشرط منذ مرحلة مبكِّرة عند الفراء في معاني القرآن[٦]، وتتابع الناس بعد ذلك، وقد اختلفوا في ذلك، وتعددتْ أقوالهم[٧]، وما يهمنا هنا هو أنَّ بعض النحويين قد عدَّ أسماء الشرط في محل رفع مبتدأ ولا خبر لها، ولا ندري ما الحجَّة التي

(١) ينظر: نفسه، والتصريح بمضمون التوضيح، (١٩٥/٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية، (٧٤٤/٣).

(٣) ينظر: نفسه (٧٤٥/٣).

(٤) ينظر: نفسه، (٢٩٤/٢).

(٥) ينظر: الكتاب، (٥٦/٣)، والأصول في النحو، (١٥٦/٢).

(٦) ينظر: معاني القرآن، (٣٠٦/١) و(٧٩/٣)، وينظر أيضًا: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، (١٦٦).

(٧) ينظر: شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، (٢٦٣/١).

استند إليها هؤلاء، وربما أنَّهم نظروا إلى التركيب الشرطي فرأوا أنَّ فعل الشرط وجزاءه من تمام اسم الشرط، في حين لم يرَ أغلب النحوين رأيهم.

ومن الباحثين المعاصرين من رأى أنَّنا لسنا بحاجة إلى معرفة الموقع الإعرابي الذي يكون لأسماء الشرط إذا جعلْنا أسماء الشرط ذات وظيفة خاصّة تؤديها في الجملة تفارق وظيفة (الاسميّة) إلى وظيفة أخرى هي وظيفة الأداة الرابطة في التركيب [1].

(١) ينظر: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، (١٦٦).

الخاتمة:

إنَّ تأمُّل ما سبق يقودنا إلى أنَّ القاسم المشترك بين التراكيب السالفة هو أنَّ الكلام تامٌّ باعتبار المعنى، وأنَّ الجملة مكتفية، والدلالة مفهومة، وقد حَسُنَ سكوت المتكلِّم عليه، وإنْ لم يكن هناك خبر، وأنَّ هذه التراكيب قد رُوعيَ فيها المعنى ولم يُراعَ فيها اللفظ.

ويمكننا أن نقسِّم هذه التراكيب على أقسامٍ أربعة:

الأوَّل: ما يسمّيه النحويون المحذوف وجوبًا، كالتراكيب الأربعة الأولى.

الثاني: ما كان المبتدأ وصفًا وله مرفوع يغني عن الخبر.

الثالث: تراكيب مسموعة لم يتمّ فيها الإسناد.

الرابع: وهو نوع يرجع إلى أصول التفكير النحوي، ويرجع إلى قضية الموضع الإعرابيّ وهو ما رأى النحويون أو بعضهم أنَّ الموضع موضع رفع، ولكن ليس ثمّة خبر، فأجازوه مع غياب ركن الإسناد.

ولعلّ معيار حُسْن سكوت المتكلِّم في تحديد تمام الفائدة هو الظاهر في كل التراكيب السالفة، التي غاب عنها تمام الإسناد.

المصادر والمراجع:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الشرجيّ الزبيديّ تحقيق د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٧هـ-١٩٨٧م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السرّي بن سهل ابن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، د. ط، دار عمّار، الأردن، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٥- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد الأنباريّ، تحقيق د. جودة مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٧- الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط١، دار التأليف، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٨- الإيضاح في شرح المفصّل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، ط ١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٩- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، د. ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٠- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، د. ط، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١١- تذكرة النحاة، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٠٨هـ-١٩٩٧م.
١٣- التصريح بمضمون التوضيح المعروف بـ(شرح التصريح)، خالد بن عبد الله الأزهري، ط٢، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٦هـ.
١٤- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، د. ط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
١٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق د. محمد عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٦- التعليقة على المقرّب، بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس، تحقيق د. جميل عبد الله عويضة، ط١، الناشر: وزارة الثقافة، عمّان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
١٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبّ الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٨- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محبّ الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط١، المطبعة السلفيّة، القاهرة، ١٤٠٠هـ.
١٩- الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٠- الجملة الاسمية في ديوان الفرزدق دراسة نحوية وصفية دلالية، ضياء جاسم محمد راضي، (رسالة ماجستير بجامعة أم درمان، السودان)، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
٢١- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، ط١، مطابع الدجوي، القاهرة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٢- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمّان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٤- الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م.
٢٦- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.
٢٧- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح الوليدي، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٦م.
٢٨- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، د. ط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.
٢٩- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، قرأه محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٣٠- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى (إيضاح الشعر)، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣١- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، ط١، دار المأمون، دمشق، ١٩٧٣م.
٣٢- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣٣- شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ط، الطبعة العراقية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٤- شرح جمل الزجاجي، علي بن محمد ابن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط١، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
٣٥- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، ط١، طبعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٦- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٣٧- شرح الكافية الشافية ابن مالك، محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢.
٣٨- شرح الكافية في النحو، منصور بن فلاح اليمني، تحقيق ودراسة نصار بن محمد حميد الدين، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ-١٤٢٢هـ.
٣٩- شرح المفصَّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د. ط، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت.
٤٠- شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
٤١- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق د. جمال عبد العاطي مخيمر، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤٢- صحيح مسلم المسمّى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم، مسلم بن الحسين بن الحجاج النيسابوري، تحقيق نظر محمد الفاريابي، ط١، دار طيبة الرياض، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٤٣- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٤٤- الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٤٥- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد العبيدي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٤٦- المسائل الحلبيّات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٧- المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار عمّار، عمّان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٤٨- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، د. ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٤٩- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٠- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، د. ط، الطبعة الكويتية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥٢- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٥٣- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، د. ط، منشورات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.
٥٤- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٥٥- المقرّب، علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٥٦- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق ودراسة ثريا عبد السميع، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٥٧- نتائج الفكر، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م؟
٥٨- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.
٥٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، د. ط، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

Summary

Absence of the Predicate in the Structure of Nominal Sentence

When considering the Arabic sentence, one can see that grammarians have divided the words in it into two main parts; one part represents the main words that are indispensible) (subject and predicate) and the other part represents the words that could be omitted without affecting the meaning of the sentence (extra words).

Thus, because the predicate in Arabic nominal sentences is one main part, it cannot be deleted. However, there are some Arabic structures that exist in some Arabic grammar books and they represent exception to the rule mentioned above. Accordingly, there are certain subjects that are not usually followed by predicates. This means that the subject can make full sense in itself and there is no need for a predicate.

This research paper is mainly concerned with such grammatical structures where the subject exists in a nominal sentence and no predicate is needed. It is so because grammarians have noticed that the listener has no difficulty in understanding the meaning of the sentence.

Keywords:

Predicate, Predication, Sentence, Ellipsis, Structure, Absence, Meaning.